مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وواحد وعشرون

(ديسمبر 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الاوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH

العدد مائة وواحد وعشرون (ديسمبر 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. حسام طلعاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس
Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

مساعد رئيس تحرير
د/ أمل حسن
أمين المركز

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
مكتب المدير

منسق إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

سكرتارية التحرير
أ/ رانيا نوار قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجى المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg
• وسائل التواصل:
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحكّمة دوليًا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وانتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والانسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء/ محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي أثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تُقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وتُرسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يُشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص، ومقدمة للبحث؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 1؛
- مواصفات التنسيق على الترويسة (Paper) مقاس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (الكلام) 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر من قبول المحكمين على الموقع، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشر ؛
- تُعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر عن الصفحة الواحدة للمصريين ٣٣ جنيه، وغير المصريين ١٥ دولار ؛
- رسوم التعديل عن الصفحة الواحدة 2 جنيه ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز(المقيم بمحافظة القاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج محافظة القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛ استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم على الأكثر من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566) للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)

(قسم النشر merc.pub@asu.edu.eg) رُسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (121)

	عنوان البحث		الصفحة
الدراسات القانونية			
1	الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي	حماده ممدوح معتمد	1 - 46
2	المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة	رحمة محمد رجب	47- 102
3	التحكيم في الاعتمادات المستندية	بلال صلاح عبد العليم	103 - 152
4	شروط صحة عقد الهبة بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامى	عبير محمد كمال	153 - 198
5	الأساس الفلسفى لمبدأ الحرية الفردية	أمير أحمد مصطفى	199 - 224
6	مفهوم ومجالات الدبلوماسية الوقائية	مصطفى سعيد عبد المقصود	225- 302
دراسات التراث والآثار والمتاحف			
7	الإدارة المتحفية لمجموعة توت عنخ آمون فى المتحف المصري بالتحرير	محمود معوض محمد	303-332
دراسات علم النفس			
8	الإتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة فى ضوء بعض المتغيرات	نور حسين عبد الجليل	333 - 364

الدراسات الثقافية			
9	تشكيل الوعي السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال الفنون البصرية – دراسة تحليلية في تجربة جداريات أيرلندا الشمالية	محمد عبد السلام عبد الصادق	402 - 365
دراسات الاقتصاد والتنمية			
10	تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية	محمد عبد الفتاح أحمد	490 - 403
11	السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024): تعزيز خطة العمل الوطنية وتحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة	علي دريول محمد	524 - 491
دراسات باللغات الأجنبية			
12	War Metaphors in Japanese and Arabic Breaking News Articles regarding the Coronavirus Pandemic: A Contrastive Study of the Japanese "Mainichi Newspaper" and the "Egyptian "Al-Youm 7 Newspaper	Dina Hani Yusuf	570 -525

افتتاحية العدد (121)

يُسعد مجلة بحوث الشرق الأوسط أن تُقدّم للقرّاء والباحثين عددها (121) لشهر ديسمبر 2025، والذي يأتي استمرارًا لرسالتها العلمية الرامية إلى دعم البحث الرصين، ونشر الدراسات الأصيلة التي تُسهم في تطوير المعرفة وتعزيز الفهم العميق للتحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية والعالم.

يتميّز هذا العدد بتنوع محاوره وتعدّد مقارباته البحثية، حيث يتناول موضوعات معاصرة ذات أهمية متنامية، بدءًا من التحولات التقنية وتأثيراتها القانونية والفلسفية، وصولًا إلى الدراسات التراثية والنفسية والثقافية والتنموية، إضافةً إلى الأبحاث المنشورة بلغات أجنبية التي تفتح آفاقًا للتواصل العلمي الدولي وتعزيز الجسور بين الثقافات.

ويتضمن العدد مجموعة من البحوث القانونية التي تناقش قضايا حديثة ذات صلة بواقعنا المتسارع، من أبرزها دراسة حول الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما يفرضه التطور التكنولوجي من تحديات على التشريعات الضريبية، إضافة إلى دراسة متعمقة حول المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة، وأخرى تُعالج موضوع التحكيم في الاعتمادات المستندية، فضلًا عن قراءة مقارنة لشروط صحة الهبة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية، ودراسة فلسفية تتناول الحرية الفردية كأساس فكري وقانوني، إلى جانب بحث يسلّط الضوء على الدبلوماسية الوقائية كأداة بديلة لإدارة الصراعات الدولية، وفي محور التراث والآثار والمتاحف، يتضمن العدد دراسة تطبيقية حول الإدارة المتحفية لمقتنيات الملك توت عنخ آمون في المتحف المصري بالتحرير، بوصفها نموذجًا لإدارة كنوز الحضارة المصرية القديمة.

أما في مجال علم النفس، فقد تضمّن العدد بحثًا حول الاتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في ضوء مجموعة من المتغيرات المؤثرة في النمو النفسي والتربوي، وفي حقل الدراسات الثقافية، جاء بحث يُحلّل تجربة جداريات أيرلندا الشمالية باعتبارها

ممارسة فنية وسياسية ساهمت في تشكيل الوعي الجمعي خلال مراحل الصراع والتحوّل الاجتماعي.

كما يضمّ العدد محورًا حول دراسات الاقتصاد والتنمية يتناول أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول النامية، إضافة إلى دراسة متخصصة حول السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق وما تحمله من أبعاد استراتيجية مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية الدولية (SDGs).

ويختتم العدد بقسم الدراسات المنشورة باللغات الأجنبية من خلال بحث مقارن بعنوان استعارات الحرب في المقالات الإخبارية العاجلة في اليابانية والعربية حول جائحة فيروس كورونا: دراسة تقابلية تطبيقًا على "صحيفة ماينتشي" اليابانيةو"صحيفة اليوم السابع" المصريةوالذي يقدم قراءة لغوية ودلالية في الخطاب الإعلامي بين السياق الياباني والمصري خلال جائحة كوفيد-19.

إن هذا التنوع في الحقول الفكرية يُجسّد رؤية المجلة القائمة على الانفتاح العلمي متعدد التخصصات، ودعم إنتاج معرفة بحثية رصينة تسهم في قراءة الواقع وفهم تحوّلاته وصناعة مستقبله. ونتقدم بالشكر لجميع الباحثين والمراجعين والمحكّمين الذين أسهموا في إخراج هذا العدد، آملين أن يضيف إلى المكتبة العربية مرجعًا جديدًا يثري الحوار العلمي، ويحفّز المزيد من الدراسات المتخصصة.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

دراسات الاقتصاد والتنمية

Economic and Development Studies

www.mercj.journals.ekb.eg

تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية

Sustainable development challenges in developing countries

محمد عبد الفتاح أحمد الباروجي

Mohamed Abd El Fattah Ahmed Elbarougy

دكتوراة في الحقوق - قسم الاقتصاد

Ph.D. in Law - Department of Economics

mohamed.elbarougy@te.eg

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص

لقد أصبحت تحديات التنمية المستدامة قضية تشغل بال العالم أجمع، حيث زادت التحديات البيئية والتغيرات المناخية التي تهدد مستقبل كوكب الأرض والأجيال القادمة، نتيجة لما يشهده العالم من أضرار بيئية وبيولوجية، وزيادة الاحترار العالمي تدريجياً ؛ مما أدى إلى زيادة الكوارث الطبيعية واختلال نظام الأرض، بالإضافة إلى سرعة إستنفاذ الموارد الطبيعية والحيوية مثل : الوقود الأحفوري وأخشاب أشجار الغابات، وتلوث المحيطات والأنهار، وإتساع رقعة التصحر. وهذا الأمر يتطلب تضافر الجهود الدولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية البيئة، والتحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والعمل على إيجاد حلولاً مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إلا أن تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية تختلف عن تلك التي تواجهها الدول المتقدمة، فالدول النامية تعاني من تحديات كثيرة تتعلق بالفقر والجوع، وهشاشة النظام الصحي، وانخفاض مستوى التعليم، وعدم المساواة في توزيع الدخل، وقلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى الصراعات والحروب، وضعف أدوات الحوكمة.

ومن هذا المنطلق تعمل هذه الدراسة على تسليط الضوء على تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية.

محمد عبد الفتاح أحمد

Abstract

The challenges of sustainable development have become an issue of concern to the whole world, as environmental challenges and climate changes that threaten the future of the planet and future generations have increased, as a result of the environmental and biological damage the world is witnessing, and the gradual increase in global warming, which led to an increase in natural disasters and the disruption of the Earth's system, in addition to the rapid depletion of natural and vital resources such as: Fossil fuels and forest timber, pollution of oceans and rivers, and widespread desertification. This requires concerted international efforts to reduce greenhouse gas emissions, protect the environment, shift towards the use of renewable energy sources, and work to find innovative solutions to achieve sustainable development goals in all its economic, social and environmental aspects.

However, the challenges of sustainable development in developing countries differ from those faced by developed countries, as developing countries suffer from many challenges related to poverty and hunger, the fragility of the health system, the low level of education, inequality in income distribution, lack of investments in infrastructure and basic services, in addition to conflicts and wars, and weak governance tools.

From this standpoint, this study sheds light on the challenges of sustainable development in developing countries.

المقدمة

يشهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة غيرت من شكل وطبيعة الاقتصاد، حيث أدت التغيرات المناخية والبيئية إلى تزايد الوعي بأهمية الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما دفع منظمة الأمم المتحدة والعديد من دول العالم إلى وضع أهداف لتحقيق التنمية المستدامة، والبحث عن حلول ابتكارية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها كوكب الأرض في العصر الحالي.

أولًا أهمية البحث:

التنمية المستدامة هي ضرورة ملحة للدول النامية، حيث تسهم في حل المشكلات التي تحيط بالبشر، فهي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل : المياه النظيفة، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، كما تسهم في حماية البيئة، وتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى ذلك تعزز النمو الاقتصادي المستدام، مما يسهم في تقليل نسبة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالي فإن هذا الموضوع سوف يسهم في تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الدول النامية من أجل صناعة مستقبل أفضل لشعوب تلك الدول.

ثانيًا مشكلة البحث:

تثور مشكلة البحث حول الآتي:

- ما هي التحديات التي تواجه الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- وهل تستطيع الدول النامية إيجاد حلول فعالة لمشكلات التنمية المستدامة ؟

ثالثًا فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على ما يلي:

1. وجود علاقة موجبة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبين تقدم الدول النامية.
2. وجود علاقة موجبة بين الاستثمار في البنية التحتية للدول النامية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. وجود علاقة موجبة بين التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول النامية.

رابعًا منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على مناهج البحث العلمي التالية :

1. **المنهج التحليلي** : تقوم الدراسة برصد وتحليل وتفسير مدى تأثير التنمية المستدامة في الدول النامية.
2. **المنهج الاستقرائي** : تعتمد الدراسة على جمع البيانات والحقائق، وذلك بالرجوع إلى النظريات الاقتصادية والعديد من المصادر والتقارير والإحصاءات.
3. **المنهج المقارن** : تقارن الدراسة بين النمو الاقتصادي وبين التنمية المستدامة في الدول النامية.
4. المنهج التاريخي : تعمل الدراسة على الإحاطة بتحديات التنمية المستدامة منذ نشأتها وحتى وقتنا الحالي.

خامسًا أهداف الدراسة :

1. تسليط الضوء على تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية.

2. دراسة العلاقة بين التنمية المستدامة وبين تطور الدول النامية.
3. دراسة كيفية الاستفادة من التنمية المستدامة في إيجاد حلول للمشكلات والتحديات في الدول النامية.
4. دراسة علاقة التنمية المستدامة باقتصاد المعرفة.
5. وضع تصور لمستقبل التنمية المستدامة في ظل الأوضاع الحالية.

وبناءً على ما سبق سنقسم هذه الدراسة على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

الفرع الأول : النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي.

الفرع الثاني : مراحل النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الرابع : أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية.

الفرع الأول : مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الفرع الثاني : التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول النامية.

الخاتمة

محمد عبد الفتاح أحمد

المبحث الأول

التنمية المستدامة

(Sustainable Development)

تمهيد وتقسيم :

لقد عملت العديد من دول العالم على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي وقعت عليها 193 دولة عضو بالأمم المتحدة في 25سبتمبر عام 2015، وهي تتكون من 17 هدفاً رئيساً و169 غاية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ؛ إذ تعمل تلك الأهداف على تحقيق رفاهية البشر، والحفاظ على كوكب الأرض للأجيال المقبلة في إطار اقتصاد مستدام.

ويُعد مفهوم التنمية المستدامة من المصطلحات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الحديث، وهو مصطلح تتبناه منظمة الأمم المتحدة لترسم به رؤيتها لمستقبل كوكب الأرض ؛ حيث تأتي أهميته من تعدد أبعاده وتشابك أهدافه مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تعمل على تحسين حياة الناس ؛ من خلال منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي. وبناءً على ما تقدم سنقسم هذا المبحث على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تمهيد وتقسيم :

لقد عرفت البشرية قضية التنمية والتخلف منذ نشأتها؛ حيث عرفت سبل إشباع الحاجات، وظهرت الفوارق في درجات الفقر والغنى، كما تباينت مستويات المعيشة بين الدول والجماعات، بل بين فئات وشرائح المجتمع الواحد. إلا أن تلك القضية لم تأخذ الاهتمام الكافي في العصور السابقة، ولكنها أصبحت محط اهتمام متزايد في العقود الماضية ؛ نظراً لتطور الوعي الإنساني والإلمام بالمعرفة، بالإضافة إلى تقدم الأدوات التكنولوجية.[1]

وبناء على ذلك سنقسم هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول : النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"Growth and development"

الفرع الثاني : مراحل النمو الاقتصادي:

الفرع الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة:

الفرع الرابع : أبعاد التنمية المستدامة :

الفرع الأول

النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

"Growth and development"

يخلط البعض بين مفهومي النمو والتنمية، إلا أن الواقع يميز بين المصطلحين كتابةً ونطقاً، ويختلفان من حيث المعنى، كما أن الاقتصاديين يفرقون بينهما على أسس مختلفة، إلا أنهم يتفقون على إتساع مضمون التنمية عن مضمون النمو، حيث وصف " فرنسوا بيرو" عملية التنمية بأنها عملية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمع، وقد أيد ذلك " جاك أوستري " الذي وصف التنمية بأنها مفهوم عميق يتمثل في حالة تطور الهياكل الإنتاجية بطريقة مستدامة، أما النمو فهو نتيجة التطورات الاقتصادية خلال فترة زمنية طويلة، ويتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات داخل الاقتصاد أيا كانت طبيعته.[2]

الفرق بين مصطلح النمو والتنمية:

لقد شهد مصطلحا النمو والتنمية تطورات كثيرة عبر التاريخ، ولكنهما مازالا يرمزان (في الفكر الاقتصادي) إلى درجة تقدم وتطور مجتمع ما، وبالرغم من تشابه المصطلحين هناك فرقاً كبيراً بين المفهومين.

فالنمو: مصطلح كمي يُقصد به "إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، مما يضمن تحقيق معدل نمو عالٍ لمتوسط الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة". نستخلص من ذلك أن النمو من الناحية النظرية

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، لأنه يعد مؤشراً على تقييم التنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية والنوعية.[3]

ويشير مصطلح التنمية : إلى التقدم والرفاهية الاقتصادية، فالتنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد تهتم بتطور وتوسع الهياكل الإنتاجية والمؤسسات بهدف القضاء على الفقر ؛ حيث إن التنمية ليست زيادة في النمو فقط ؛ بل تتخطى ذلك إلى إحداث طفرة إيجابية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي معنية بالبعدين الكمي والنوعي معاً في وقت واحد ؛ مما يدفع الدولة نحو الازدهار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[4]

إذاً التنمية الاقتصادية تعمل على نمو الدخل الحقيقي للفرد مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة اجمالي الناتج القومي يجب أن يشمل في إعادة توزيعه غالبية الناس، فالتنمية الاقتصادية لها بعد اجتماعي بالإضافة إلى بعدها الاقتصادي [5] مما يحقق التوازن في التنمية المستدامة

وإنطلاقاً من ذلك نجد أن المفهوم الحقيقي للتنمية يستهدف ما يلي:

1- الإرتفاع المستمر في مستوى معيشة المجتمع.
2- توزيع ثمار التنمية بطريقة عادلة بين كافة أفراد المجتمع.
3- الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة، مع مراعاة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وضرورة الحفاظ على التوازن البيئي.
4- عدم الاعتماد على الديون والمساعدات الخارجية إلا في أضيق الحدود، والاعتماد على القدرات الذاتية من أجل التنمية.[6]

باستقراء ما سبق يتضح أن مفهوم التنمية أشمل وأعمق من مفهوم النمو، لأنها تنطوي على عملية حضارية تتضمن العديد من الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والثقافية، والأخلاقية، كما أن التنمية تأتي من اقتصاد متطور قائم على المعرفة، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة، وزيادة وسائل الإنتاج والخدمات في المجتمع.

الفرع الثاني

مراحل تطور النمو الاقتصادي

أولاً : مراحل تطور النمو الاقتصادي من منظور روستو:Rostow

لقد تحدث تاريخ الفكر الاقتصادي عن مرور نمو الاقتصاد بالعديد من المراحل المتغيرة على مدار التاريخ، وقد قسم روستو Rostow هذه المتغيرات إلى خمس مراحل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

اتسمت هذه المرحلة بمحدودية المهن، والاعتماد على الإنتاج الزراعي، والافتقار إلى أدوات التكنولوجيا ؛ حيث كان يعمل نحو 75% من حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة، و كانت معظم الأموال تنفق إما على الطقوس الدينية والجنائزية، أو على حفلات الزفاف، أو على الحروب، و بينما كان أصحاب الأراضي الزراعية ينعمون بالرفاهية نتيجة عوائد تلك الأراضي، كان الفقراء يتصارعون من أجل الحصول على القليل من الأراضي الصالحة للزراعة، ومن الناحية الاجتماعية اتسم المجتمع بنظام التسلسل الهرمي القائم على الطبقية.

ب – مرحلة الاستعداد للانطلاق:

وهي حقبة ما بعد القرون الوسطى في أوروبا، وقد شهدت تحولات سياسية، واقتصادية، وثقافية أحدثت توازناً داخل المجتمع، حيث بدأ فيها التطور التدريجي للعلم واكتشاف أراضٍ جديدة، واتسمت تلك المرحلة بزيادة التخصصات الإنتاجية نتيجة الابتكارات الصناعية، والتحول من نمط زراعي بدائي إلى تقنيات زراعية جديدة توفر الوقت والجهد ؛ حيث ازدهرت الأسواق التجارية نتيجة تعدد السلع والمنتجات؛ مما ساعد على وجود أنماط استهلاك جديدة، وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية [7] وأسهم في تحسين معيشة الناس، وزيادة مستويات التعليم والرعاية الصحية.

ج – مرحلة الانطلاق:

تميزت هذه المرحلة بتحقيق نمو اقتصادي سريع في مجموعة قطاعات محددة نتيجة تطبيق التكنولوجيا الصناعية الحديثة في هذه القطاعات وقد تراوحت القطاعات الرئيسة في الانطلاق ما بين صناعة المنسوجات القطنية إلى السكك الحديد، وبناء السفن الضخمة؛ لاستيعاب حركة التجارة الدولية، وإنتاج المعدات العسكرية المتطورة، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي علي مصادر رأس المال بطريقة تساعد على امتصاص الصدمات الاقتصادية، وقد انعكست هذه النتيجة على قدرة المجتمع على تحقيق طفرة اجتماعية وسياسية وثقافية.[8]

د– مرحلة الاتجاه نحو النضج:

وهي المرحلة التي شهدت تقدماً اقتصادياً، وذلك عن طريق التوسع في تطبيق التكنولوجيا الحديثة بطريقة أكثر قدرة عن مرحلة الانطلاق، حيث حلت الصناعات الجديدة محل الصناعات القديمة، وانخفض استخدام الفحم بصفته مصدراً للطاقة في تشغيل القطارات ليحل النفط محله، كما تطورت صناعة الكيماويات والأجهزة الكهربية

والآلات الحديثة، وزادت الصادرات الصناعية ؛ مما ساعد الاقتصاد في الحفاظ علي معدلات نمو جيدة.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير:

تميزت هذه المرحلة بالتقدم الاقتصادي وزيادة الأمن وإحلال الصناعات الحديثة في معظم جوانب الحياة ؛ مما أدى إلى التوسع في زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، وتنوع المنتجات في الأسواق التجارية ، وتوفير الأجهزة المنزلية المختلفة التي تعمل بالكهرباء، مما أدى إلى زيادة وقت فراغ القوى العاملة، وهجرة كثير من الناس من الريف إلي المدينة ؛ حيث أدى ارتفاع معدلات الدخل إلى زيادة في نمط الاستهلاك الجماعي، وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية.

وقد قوبلت نظرية" روستو" لمراحل النمو الاقتصادي بالنقد لما أصابها من افتراض ثابت، وهو السير نحو مسار وحيد بافتراض أن كل الدول ستتبع نفس النمط الاقتصادي إنطلاقاً من المراحل التاريخية للنمو.(9)

باستقراء ما سبق يتضح أن هذه الفكرة ليست صالحة لكل الدول، ولا في كل العصور، إذ يتسم كل بلد بظروف اقتصادية مغايرة للبلدان الأخرى؛ حيث نجد بعض الدول تعتمد على الزراعة لكونه مصدراً رئيساً للدخل، في حين تعتمد دول أخرى على الثروات الطبيعية مثلما هو الحال في دول الخليج العربي، و تعتمد دول أخرى على الصناعة مثلما هو الحال في ألمانيا، وقد تتعثر أي دولة في توقيت ما، وتضطر لتغيير هيكلها الاقتصادي نتيجة تغير العوامل الاقتصادية، أو السياسية،أو المناخية، أو البيئية.

ثانياً : نماذج هارود و دومار Harrod –Domar في النمو الاقتصادي :

لقد أكد هارود ودومار على أهمية الاستثمارات بصفتها محركاً رئيساً للتنمية، لذلك يحتاج كل بلد إلى رأس المال من أجل توليد مزيد من الاستثمارات، وقد عملت الدول على تحقيق المستهدف من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الادخار المحلي، والعمل على اجتذاب المدخرات الأجنبية.[10] وبالرغم من الدور الجوهري للاستثمارات إلا أنها ليست شرطاً وحيداً للنمو الاقتصادي، بل هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في عملية التنمية.

ثالثاً : نماذج أنماط التنمية والتغيير الهيكلي :

لقد وصف الاقتصاديون خلال ستينيات و سبعينيات القرن الماضي عملية التنمية بأنها تغيير في الهيكل الإنتاجي عن طريق تحويل العاملين بالقطاع الزراعي(الذي يعد مصدراً رئيساً للنمو الاقتصادي) إلى العمل في القطاع الصناعي.

نظرية العمالة الفائضة :

وينقسم الاقتصاد طبقًا لهذه النظرية إلى قسمين :

القسم الأول : وفيه يعمل الكثير من العاملين في الاقتصاد التقليدي (الزراعة) بأجور زهيدة للغاية مع وجود فائض في العرض من هذه العمالة قليلة المهارة والإنتاجية.

القسم الثاني : وفيه يعمل قليل من العمالة في القطاع الصناعي بأجور أعلى من العاملين في القطاع الزراعي؛ حيث نتج عن زيادة التوسع في الإنتاج، وإرتفاع مهارة العاملين، و تحقيق مزيد من الأرباح، ومن ثم زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي، إلى جذب العاملين من القطاع الزراعي التقليدي إلى العمل في القطاع الصناعي ذي الأجر الأعلى، ومن ثم تحول هيكل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد أكثر حداثة وتطور.

يتضح مما سبق أن هذه النظرية يعيبها حصر العاملين بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فقط ولم تتطرق إلى العاملين في باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما أن جذب العاملين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بدون تنظيم كافٍ سيؤثر على انخفاض أعداد المزارعين، مما يترتب عليه انخفاض المنتجات الزراعية و نقص في سلة الغذاء .

رابعاً : نماذج التبعية الدولية :

استند أصحاب هذه النظرية الشائعة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي إلى هيمنة الدول المتقدمة والشركات دولية النشاط علي الدول النامية؛ حيث تعد هذه النظرية امتداداً للنظرية الماركسية، وطبقاً لنظرية التبعية الدولية أصبحت التجارة الحرة وسيلة ملائمة لاستغلال الدول الفقيرة والتبادل التجاري غير المتكافئ؛ حيث تعتمد الدول المتقدمة على الدول الفقيرة في سد حاجاتها من المواد الخام والسلع الغذائية رخيصة السعر، في حين تعتمد الدول الفقيرة على الدول الغنية والشركات دولية النشاط في سد حاجاتها من السلع والمنتجات التكنولوجية غالية السعر، وفي الوقت ذاته لا تستطيع الدول الفقيرة زيادة القيمة المضافة لمنتجاتها المتداولة بينها وبين الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة استغلال الدول المتقدمة للدول الفقيرة.

لذلك من الصعب أن يحدث نمو مستدام للدول الفقيرة طبقاً لنظرية التبعية الدولية التي تعمل لصالح الدول المتقدمة فقط، ولقد أظهرت التجربة الصناعية المتطورة في بعض دول شرق آسيا مثل (هونج كونج – سنغافورة – تايوان – كوريا الجنوبية) بأن تقدمها الاقتصادي اعتمد على صناعتها بدلاً من اعتمادها على الدول المتقدمة في

سد احتياجاتها من السلع التكنولوجية ؛ حيث تمكنت تلك الدول من عمل توازن في ميزان التجارة الدولية مع الدول الصناعية المتقدمة.[11]

خامساً : النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو:

لقد استخدم خبراء الاقتصاد (الكلاسيكيون الجدد) نهجاً مغايراً لنماذج التبعية الدولية لما أظهرته تلك النظرية من سلبيات، حيث استندوا إلى أن سبب التخلف ليس في هيمنة الدول المتقدمة والشركات دولية النشاط على الدول النامية ؛ بل نتيجة سوء إدارة الحكومات، وانتشار الفساد، وسوء استغلال الموارد، وارتفاع مستوى الأسعار.

وقد ركزت تلك النظرية على تعزيز الأسواق الحرة، والحد من قيود السياسة الحمائية، والقضاء على "البيروقراطية" الحكومية، والسير نحو التحرير الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، وقد أكد روبرت سولو "Ropert Solow "على أهمية دور التطور التكنولوجي في تنمية الاقتصاد؛ وبذلك تستطيع الدول النامية جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ؛ ومن ثم زيادة معدل تراكم رأس المال وزيادة العائد من الاستثمارات، مما يُمكن الدول النامية بمرور الوقت من تحقيق معدلات اقتصادية مقاربة للدول المتقدمة، وتحقيق متوسط دخل أعلى للفرد.[12]

سادساً: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

نظرية النمو الجديدة:

لقد ظهرت نظرية النمو الجديدة أو ما يطلق عليها نظرية النمو الداخلي في تسعينيات القرن الماضي، وذلك لتفسير الأداء الاقتصادي الضعيف من الدول الأقل نمواً والتي سارت على درب النظرية" الكلاسيكية " الجديدة والتي تبنت عنصر التكنولوجيا لكونه عامل نمو داخلي، وقد ربط أصحاب نظرية النمو الجديدة التغيير التكنولوجي بإنتاج المعرفة ؛ حيث تؤكد هذه النظرية أن النمو الاقتصادي المرتبط

باستخدام المعرفة يحقق معدلات نمو أعلى من استخدام عنصري رأس المال والعمل، إذ إن المعرفة تختلف عن الركائز الاقتصادية الأخرى بسبب قدرتها على النمو بلا حدود وخلق العديد من الفوائد غير المباشرة ؛ حيث يُمكن إستخدام المعرفة مرات عديدة دون تكاليف إضافية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو مستدام ؛ إلا أن العديد من الدول فشلت في استخدام المعرفة في تنمية اقتصادها، مما عمق الفجوة الاقتصادية بين دول العالم لذلك تبنت نظرية النمو الجديدة سياسات طويلة المدى تهتم برأس المال البشري، وتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا مثل : الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبرغم دور هذه النظرية في تنمية الاقتصاد إلا أنها قد أُنتقدت لتجاهلها أهمية دور الهياكل المؤسسية والاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي تفتقر إليها الدول النامية مثل : (عدم كفاءة الهياكل المؤسسية – تخلف أسواق رأس المال – عدم كفاية المنتجات – ضعف البنية التحتية).[13]

باستقراء ما سبق يتبين أن نظريات النمو طرحت العديد من الأفكار الاقتصادية، إلا أنها لم تتوافق حول فكرة اقتصادية موحدة تُمكن صانع القرار من السير على خطاها؛ حيث تجاهلت تلك النظريات العديد من العوامل، وافترضت ثبات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والزمنية لكل بلد، وهو افتراض خاطئ، لأن لكل مجتمع خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والمناخية والبيئية والثقافية التي تميزه عن غيره، كما أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة تعمل على تغيير شكل وطبيعة الاقتصاد من وقت إلى آخر.

الفرع الثالث

مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

"Sustainable Development"

لقد ظهرت الحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة نتيجة لما يشهده العالم من أضرار بيئية وبيولوجية، وزيادة الاحترار العالمي تدريجياً، حيث بدأت مخاوف العالم تزداد يوماً بعد يوم، وخاصةً في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا التي أدت إلى سرعة استنفاد الموارد الطبيعية والحيوية مثل : الوقود الأحفوري، وأخشاب أشجار الغابات، وتلوث المحيطات، ومشكلة التصحر؛ وقد ترتب على ذلك زيادة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ واختلال نظام الأرض [14] ومع هذا الزخم العالمي انعقد المؤتمر العالمي الأول للأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في "ستوكهولم " بالسويد عام 1972، وقد خرج من رحم هذا المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهدفه تعزيز التعاون الدولي البيئي.[15]

وفي أعقاب وضع الاستراتيجية العالمية للحفاظ علي البيئة أُنشىء الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية "بسويسرا" عام 1980.[16] وفي عام 1978 أُنشئت اللجنة العالمية للبيئة برئاسة " جرو هارلم برونتلاند " رئيسة وزراء النرويج آنذاك بعنوان " مستقبلنا المشترك"[17]

وقد عرف تقرير برونتلاند التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "وقد حددت أبعاد الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من هذا المفهوم الذي يهدف إلى رفاهية البشر، عن طريق الحفاظ على المصادر الطبيعية من المواد الخام المستخدمة لاحتياجات الناس، وضمان عدم إلحاق الضرر البيئي بالبشر. ويمكن القول بأن هذا

التقرير يعد نقطة انطلاقة عالمية نحو السعي لتحقيق الاستدامة ؛ وفي عام 1992 انعقد مؤتمر "ريو دي جانيرو " بالبرازيل والمعروف بقمة الأرض بمشاركة 172 دولة، وقد وضعت اللمسات الأخيرة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

وفي عام 1996 عُقد مؤتمر المناخ في" كيوتو "باليابان واتفقت فيه الدول الأعضاء على" بروتكول كيوتو" ووضعت استراتيجية عالمية لإدارة تغير المناخ وغازات الدفيئة العالمية [18] وفي عام 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج " بجنوب إفريقيا، حيث التزم فيه قادة العالم بتنفيذ أكبر عدد من مشروعات التنمية المستدامة في محاولة للحفاظ على الطبيعة مما أصابها من تلوث. وبذلك تطورت ركائز الاستدامة لتشمل الحفاظ على كوكب الأرض، ورفاهية البشر، وتحقيق العدالة، والحرية والكرامة الإنسانية.[19]

وفي العام ذاته (2002) انعقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية في " مونتيري " بالمكسيك، وقد حضره أكثر من 50 رئيس دولة وحكومة، وتعهدت فيه الدول المتقدمة بتخفيف الديون المستحقة على الدول النامية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم المزيد من المساعدات المالية والاقتصادية لتلك الدول، وقد اتفقت هذه الدول على مكافحة الفساد، ومكافحة تمويل المنظمات الإرهابية.

ومن جديد أعلن قادة العالم في المؤتمر الثاني لتمويل التنمية الذي انعقد في "الدوحة" بقطر عام 2008 التزامهم بأهداف قمة "مونتيري" والتي تنص على اتباع أدوات الحكم الرشيد وتعبئة الموارد المالية للقضاء علي الفقر والجوع من أجل تحقيق الاستدامة

.

وانعقد المؤتمر الثالث لتمويل التنمية عام 2015 في " أديس أبابا" بأثيوبيا، وقد أكد جميع الحضور مواصلة ما أُتفق عليه في قمتي " مونتيري، والدوحة " والسعي نحو تحقيق الهدف الرئيس، وهو تحقيق الاستدامة بكل أبعادها مع الحفاظ على كوكب الأرض وموارده الطبيعية للأجيال القادمة [20] وفي شهر سبتمبر عام 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بالمقر الرئيسي "بنيويورك "بحضور 193 دولة ؛ من أجل وضع جدول أعمال عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 بعنوان (تحويل عالمنا) وحدد المؤتمر 17هدفاً و169 غاية.

وقد جاء تعريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية المستدامة متناسقاً مع تعريف تقرير برونتلاند "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس من قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها الخاصة " وتدعو أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر إلى بناء مستقبل آمن ومستدام للبشر ولكوكب الأرض.

وفي نوفمبر عام 2015 عقدت الأمم المتحدة الاتفاقية الإطارية في باريس بشأن تغير المناخ حيث التزم فيه جميع الحضور بالتمسك بخفض درجة الحرارة العالمية بمعدل درجة ونصف عن المستويات الموجودة حالياً، وقد تضمن الاتفاق هدفاً طويل المدى، وهو خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق ضخ استثمارات ضخمة في مجال عزل الكربون.[21]

وقد انعقدت قمة الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2019 للعمل من أجل المناخ، وذلك بغرض تعزيز الإسهامات في خفض الغازات الدفيئة بنسبة 45% خلال عقد من الزمان، والقضاء نهائياً علي تلك الإنبعاثات بحلول عام 2050.[22]

وفي قمة "غلاسكو" عام 2021 التي تسمى) COP26) اتفق العديد من الدول على تقديم التزامات قوية، وتفعيل خطط وطنية أكثر طموحاً، إلا أن 23 دولة فقط هي التي تقدمت برؤى واستراتيجيات وطنية نحو الاستدامة البيئية والمناخية.[23]

وأخيراً جاء مؤتمر قمة المناخ في شرم الشيخ بمصر(COP27) ليؤكد الوفاء بالتزام الدول المتقدمة بتمويل يقدر بنحو 100 مليار دولار، وذلك لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية والبيئية والتكيف معها، خاصة للدول الأكثر تضرراً [24] لاسيما أن الدول الصناعية المتقدمة هي المتسبب الأكبر في التلوث البيئي، والتغير المناخي.

الفرع الرابع

أبعاد التنمية المستدامة

على الرغم من وجود تعريفات كثيرة للتنمية المستدامة، إلا أن أغلب هذه التعريفات إتفقت على مفهوم واحد للاستدامة ؛ وهو أن المجتمع البشري والاقتصاد مرتبطان بالبيئة، ويجب على البشر احترام البيئة من أجل الحفاظ على استقرار وازدهار كوكب الأرض، وقد اعتمد المفهوم الأكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة على الربط بين أبعاد الإستدامة الثلاثة (البعد البيئي – البعد الاقتصادي – البعد الاجتماعي).[25]

شكل رقم (1) يوضح التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة:

Caradonna, Jeremy L. : Sustainability: A History, Oxford university, Press,2014, P14.

أولًا : البعد البيئي:

يرى علماء البيئة أن الاستدامة هي " قدرة النظم البيئية على استمرار الحفاظ على كوكب الأرض، والموارد الطبيعية من المخاطر المحيطة بهما". إذ إن التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة لاينفصلان عن بعضهما؛ وقد أدركت معظم حكومات العالم منذ سبيعينيات القرن الماضي التهديد القوي لبقاء الأرض والبشرية معاً، بسبب التغيرات البيئية [26] ومن ثم فإن مفهوم التغيرات البيئية أشمل بكثير من مفهوم التغيرات المناخية، حيث يشير إلى التحول الذي نتج عن التعامل السلبي للبشر مع كوكب الأرض، مما أسهم في إنتاج غير مستدام عن طريق الاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة لسد احتياجات القطاعين الصناعي، والزراعي، وعمليات التنمية الاقتصادية السريعة، مما أدى إلى تلوث الموارد الطبيعية .

إذ يمثل الخلل البيئي الذي حدث في السنوات الماضية حقبة جيولوجية جديدة في تاريخ الأرض تهدد بفنائه، ولقد شهد العالم اضطرابات كبيرة لعناصر مثل :(الكربون – النيتروجين – الفسفور – الكبريت – المعادن– الملوثات الناشئة في المياه والمحيطات)

مما نتج عنها تهديد بتدمير البيئة البرية والبحرية علي حد سواء. كما أن التغيرات الفيزيائية والكيميائية أدت لتغيرات اجتماعية واقتصادية مثل : (زيادة معدلات الفقر – وعدم المساواة والتمييز والعنف).

ولقد أكد مرصد مانالو "Manalo" في دراسة أجراها عام 2015 أن ثاني أكسيد الكربون يتضاعف بسبب الزيادة السريعة في حرق النفط والغاز، وقد أشار إلى أن ما بين عام (1750 –1958) قد ارتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 36 جزء في المليون في الغلاف الجوي، في حين ارتفع من عام 1958 إلى عام 2015 بنسبة 85 مليون جزء في المليون في الغلاف الجوي، وقد بلغ متوسط المعدل السنوي لزيادة الكربون ما بين عام (2005–2014) نحو 2,11 جزء في المليون، وهذا المعدل ضعف معدل ستينيات القرن الماضي. وقد أسهمت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وحدهما في إنتاج ما يعادل 31% ويليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 12%، ثم روسيا بنسبة 6% من حجم انبعاثات الغازات في العالم.

وقد نتج عن تدخلات البشر الجائرة في الطبيعة تغير نظام المناخ العالمي، وارتفاع معدلات درجات الحرارة، وزيادة معدلات حرائق الغابات، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة حدة الظواهر الجوية المتفرقة مثل : (الجفاف، وتغير هطول الأمطار، والفيضانات والعواصف، وموجات الحر الشديد، والتصحر، وندرة المياه وتلوثها) إذ إن واحد من كل ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم لايحصلون على مياه نظيفة، في حين لا يوجد مرافق للصرف الصحي لنحو 2,5 مليار إنسان.

كما أن تغير المناخ سيزيد من تهديد إمداد المياه، وخاصةً أن نسبة العجز من إحتياجات البشر من المياه العذبة قد بلغت نحو40%، حيث أدى تطور تكنولوجيا الإنتاج الزراعي إلى وجود بذور معدلة وراثياً، وأسمدة كيماوية ومبيدات حشرية، مما

كان له تأثير عظيم على زيادة الإنتاج الزراعي، لكن في الوقت ذاته تسبب في تدمير التربة الزراعية، وتدهور الصحة العامة للبشر.

وبالحديث عن فقدان التنوع البيولوجي، نجد أنه قد دُمر نحو 55% من الغابات البكر، و28% من الغابات المطيرة، و21 % من الأرضي الزراعية الجديدة، مما يُعد جريمة في حق الإنسانية ؛ إذ إن هذه الخسائر أثرت سلباً على إمدادات الغذاء، والطاقة، والأخشاب، وأدت إلى انخفاض نسبة الأكسجين، بالإضافة إلى صعوبة الهضم الحيوي للنفايات السامة بطريقة طبيعية، مما أثر على تنظيم المناخ والسيطرة على الظواهر الجوية.

ويشير الاتحاد العالمي للطبيعة إلى أن أعداد الثدييات، والطيور، والزواحف، والبرمائيات، والأسماك قد انخفضت أعدادها بنسبة 52% منذ عام 1972 بسبب الصيد العشوائي لهذه الحيوانات وتدمير مواطنها، و قد أدى الخلل البيئي خلال العقود الماضية إلى تدمير النظام البيئي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، على الرغم من أهمية التنوع البيولوجي في تنمية الاقتصاد، والحفاظ على توازن كوكب الأرض.

ومع كل هذا الدمار الذي لحق بكوكب الأرض، إلا أن المنتفعين من جراء استخدام مناجم الفحم والنفط، وملوثات البيئة بأشكالها المختلفة يواصلون الضغط على حكومات بلدانهم ؛ لحثهم على عدم الالتزام بالاتفاقيات البيئية.[27]

وخير شاهد علي تدهور الوضع البيئي "فيروس "كورونا" المستجد الذي بدأ في الانتشار في آواخر عام 2019 ؛ حيث قتل آلاف البشر حول العالم بسبب إصابة الجهاز التنفسي بالتهاب حاد يؤدي إلى الوفاة. جدير بالذكر أن الجيش الأمريكي قد تنبأ بتلك الكارثة في عام 2017 محدداً إياها بالعدو الأول للحياة على كوكب الأرض.

والافتراض السائد هو أن هذا الفيروس ليس منتجاً عسكرياً أوسلاحاً بيولوجياً، وأن مصدره الخفافيش التي تأكلها بعض شعوب العالم ؛ مما حث حكومات دول العالم من جديد على وقف تآكل التنوع البيولوجي، ومع ذلك لم نرى أثراً إيجابياً للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على مدار الخمسين عاماً الماضية [28] حيث أفسد نظام الاقتصاد العالمي أي إجراء يحد من آثار التغيرات المناخية و التآكل البيولوجي .

ثانياً : البعد الاقتصادي:

يُقاس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج واستهلاك السلع والخدمات للدولة خلال فترة زمنية معينة[29] إذ إن الاقتصاد المستدام القوي هو الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان، وفي الوقت ذاته يحد من المخاطر البيئية، ويقلل من تآكل الموارد الطبيعية.

وقد يرى البعض أن مفهوم التنمية المستدامة يقاس بالرفاهية الاجتماعية للقيمة الحالية للنمو مقابل القيمة المستقبلية للرفاهية ؛ وبذلك تستمر التنمية مستدامة إذا استمرت الرفاهية الاجتماعية للبشر دون النظر إلى البعد البيئي. ولكن ذلك الرأي يصعب معه تحقيق مفهوم الاستدامة بشدة ؛ فلو افترضنا استبدال رأس المال الطبيعي مثل : الموارد غير المتجددة (النفط والمعادن والغابات) برأس المال المُنتج مثل (المعدات والآلات والهياكل الإنتاجية والتكنولوجية) التي تسهم في زيادة التلوث البيئي، فإن هذا يعني الحفاظ على الموارد الطبيعية مقابل زيادة التلوث الناتج عن استخدام التكنولوجيا. ومع وجود العديد من القوانين التي تنظم العلاقة بين البيئة والاقتصاد ؛ إلا أن هناك من يؤكد أن واقع الاقتصاد الحر لا يرى سوى الأرباح والمكاسب المادية فقط، ومن الصعب دمج الاقتصاد البيئي في إطار السوق ؛ فالسياسة الاقتصادية هي من تحدد سلفاً نوع الأدوات الاقتصادية المتبعة مثل : فرض رسوم وضرائب طبقاً لمبدأ

"الملوث يدفع أكثر" وتقديم منح وتسهيلات ائتمانية للمشروعات البيئية، وتخفيض الضرائب على الاستثمارات التي تخدم البيئة.

ومع ذلك يجب أن تعمل قوانين التنمية المستدامة على إستخدام الموارد الطبيعية بطريقة عادلة للجميع [30] وبما يضمن الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة في حين يرى البعض أن التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية يمكن أن يتفقا مع بعضهما بعضا، إذ إن الاقتصاد المستدام يستطيع أن يخلق المزيد من التنمية الاقتصادية عن طريق الشركات الخضراء التي تستخدم مدخلات إنتاج صديقة للبيئة، حيث تستطيع أن تقتصد إستهلاك المواد والطاقة ؛ مما يؤدي إلى إنخفاض التكاليف، وعلى هذا تحقق مزيداً من الأرباح تستطيع أن تستثمرها في أنشطة جديدة ؛ مما يحقق أهداف الاستدامة الاقتصادية، ويحسن من أحوال البشر الصحية والمادية معاً.

وقد خلصت نتائج دراسة حديثة أجريت مع نحو 90% من كبار رؤساء الشركات الاقتصادية العالمية إلى أن الاستدامة ستصبح محركاً للأسواق الاقتصادية، والأعمال الصناعية والتجارية العالمية خلال العقد المقبل.[31]

ثالثاً : البعد الاجتماعي:

يتضمن البعد الاجتماعي عدداً كبيراً من العوامل بما في ذلك العادات والتقاليد والثقافة والروحانيات، إذ إن الظروف الإنسانية والمعيشية لها علاقة بالبيئة والاقتصاد، ووفقاً "لسلزملسكي "أصبحت تصرفات البشر خاضعة للسعي نحو إفساد كل شيء بغرض تحقيق المنفعة، وقد تخلى كثير من الناس عن الأخلاق" فالسباق والتنافس على الإستهلاك وحياة الرفاهية لا يمكن أن يتاح لجميع البشر.

وتتضح هذه الرؤية في وجود بطالة جماعية واتساع الفوارق الاقتصادية يوماً بعد يوم داخل المجتمع الواحد، ولتأكيد تلك الرؤية سنضرب مثالاً واقعياً : حيث أُدخلت

المركبات الهجينة تلقائية القيادة التي لا تحتاج إلى سائقين منذ عدة سنوات في "ستوكهولم" بالسويد لأنها أقل ضرراً بالبيئة من المركبات القديمة، وبذلك قد تحقق المنظور البيئي انطلاقاً من خفض انبعاثات الكربون.

ومن الناحية الاقتصادية أدى ذلك إلى توفير العمالة والطاقة المستهلكة في التشغيل ؛ ولكن ترتب على ذلك مزيداً من البطالة بين السائقين ؛ وهو مايوحي بتدهور البعد الاجتماعي. [32]

وبالنظر إلى النمو السكاني السريع والمتزايد نجد أن عدد سكان العالم قد تضاعف خلال القرن العشرين ثلاثة أضعاف، في حين ارتفع معدل استخدام المياه ستة أضعاف، وقد بلغ عدد سكان العالم خلال عام 2015 نحو7,379 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يصل العدد في عام 2050 إلى نحو 9,725 مليار نسمة، وفي عام 2100 سيصل العدد نحو 11,213 مليار نسمة، وعلى هذا سيزداد الطلب على المياه والغذاء والطاقة والإسكان والسلع والخدمات [33] بالإضافة إلى زيادة مشاكل التعليم والبطالة .

فقد بلغ حجم البطالة في العالم طبقاً لتقرير أصدرته منظمة العمل الدولية في عام 2016 نحو 559 مليون شاب في سن العمل، في حين بلغ عام 2019 نحو 267 مليون من بينهم 181 مليون فتاة، ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين في عام 2021 نحو 273 مليون عاطل.

إذ يشير التقرير إلى أن الحاصلين على مؤهل جامعي أقل عرضة للبطالة من غيرهم، ومع ذلك فإنهم يواجهون مشكلات أخرى متمثلة في انخفاض أجورهم نظراً لكثرة الحاصلين على شهادات عليا ؛ مما يدفع صناع القرار إلى العمل على إنتاج مزيد من أدوات الإنتاج المستدام بما يعزز من وجود فرص عمل جديدة.[34]

رابعاً : التوازن بين أبعاد الاستدامة:

يُنظر لمفهوم الاستدامة على أنه مثلث مكتمل الأبعاد، ومن الصعب تمييز بعد عن البعدين الآخرين، فالإجراءات الساعية إلى تحقيق الاستدامة في أحد الأبعاد قد يقلل من الاستدامة في بعد آخر، وفي الوقت نفسه إذا تساوت جميع الأبعاد بنفس القدر من الأهمية، فمن الصعب التوصل لاستدامة قوية، فإذا تجاهلنا البعد البيئي سيستنزف البعد الاقتصادي الموارد الطبيعية ؛ ولذلك اقترحت لجنة مشتركة من الخبراء الألمان والفرنسيين المعنيين بالاستدامة وضع معايير مختلفة

لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة، فوضعت ثلاثة معايير (الأداء الاقتصادي، والرفاهية المادية، ونوعية الحياة)؛ حيث تعالج هذه المعايير المشاكل الناجمة عن عدم توازن أبعاد الإستدامة، وخاصةً أن كل بعد ينتمي لمجالات علمية مختلفة عن البعد الآخر. ومن ثم فإن كل بعد له أهداف نوعية، وكمية، ومؤشرات، وبحوث متصله به فقط دون النظر إلى باقي الأبعاد، مما يحول دون تنسيق سياسات التنمية المستدامة؛ لذلك اقترح المجلس الدولي للتحليلات المتجانسة ترابط الأبعاد الثلاثة مع الأخذ في الاعتبار ما هو ملائماً للدول المتقدمة وما هو ملائماً للدول النامية.إذ إنه غالباً ما تتصل المجالات الأساسية بأحد الأبعاد الثلاثة، ولكن كل مجال يؤثر ويتأثر بالمجالات الأخرى؛ مما يصنع وضعاً متداخلاً بين أبعاد الاستدامة، إذ إن العالم الذي نعيش فيه عالماً مترابطاً ومتداخلاً؛ لذلك يجب وضع تصور للاستدامة في هذا الإطار المتشابك [35].شكل رقم 2 يوضح الروابط بين مجالات التنمية المستدامة:

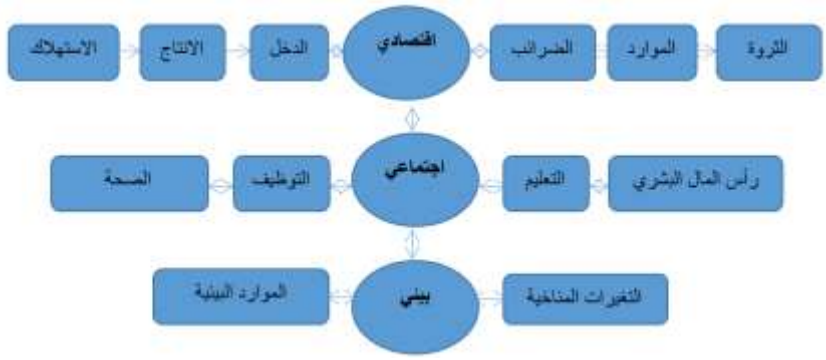

Lubk,Claudia : The Concept of Sustainability and Its Application to Labor Market Policy, Springer Gabler, Germany,2017,P34.

يتضح من الشكل السابق مدى ترابط البعد الاقتصادي (متمثلاً في تعظيم الثروات المالية والدخل والضرائبوالإعانات المالية والأصول المنتجة والاقتصاد العالمي وجانب الإنتاج والاستهلاك) مع البعد الاجتماعي (متمثلاً في رأس المال البشري والتعليم والصحة والعمالة) مع البعد البيئي (متمثلًا في التغيرات المناخية والموارد الطبيعية). ولقد حث بعض الباحثين على إدراج بعد رابع متمثلاً في الحوكمة، وذلك لضمان تحقيق مبدأ الاستدامة.

خامساً : الحوكمة الرشيدة :

يدور مفهوم الحوكمة حول مفاهيم الحكم الرشيد، وقد جاء تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة بأنها " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، وتتكون من مؤسسات يُعبر عن طريقها الشعب عن رؤيته انطلاقاً من ممارسة حقوقه القانونية والسياسية، والعمل على إيجاد بدائل لحل الخلافات" وتتمثل الجوانب الأساسية للحوكمة في :(سيادة القانون، ومحاربة الكسب

غير المشروع، وفعالية الحكومة، وتفعيل مبدأ المساءلة، وحفظ الاستقرار السياسي، وإنهاء العنف، وتعزيز الجوانب التنظيمية).

حيث تتضمن آليات الحوكمة الرشيدة أنظمة المحاسبة والمراجعة الداخلية، وعدم التدخل في شؤون القضاء من أجل تحقيق العدالة، واستقلال السياسة النقدية ممثلة في البنك المركزي، وشفافية موازنة الدولة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التنافسية، وإيجاد بدائل لتسوية المنازعات، ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق دفع عملية الخصخصة لبعض الأنشطة التي يحتكرها القطاع العام، والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلقي قبولاً كبيراً من الشعب [36] بالإضافة إلى ضمان وصول صوت الفقراء ومشاركتهم في صناعة القرار.

وتعد الحوكمة الرشيدة وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة. كما ذكرت "كريستين لاغارد " مدير عام صندوق النقد الدولي السابقة، فهي حجر الأساس الذي تُبنى عليه كل المبادئ، فإن كان الجانب المؤسسي ضعيفاً، فلا شك أن الفشل سيلحق بأهداف التنمية المستدامة، ولذلك يجب بناء مؤسسات فعالة وقوية خاضعة للمراقبة، وينطبق هذا الأمر على كل المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء داخل الدولة وخارجها، كما ينطبق ذلك أيضاً على المانحين والمتلقين للمساعدات بغرض التحقق من وصول المساعدات لمستحقيها بكفاءة ونزاهة، وينطبق أيضاً على الشركات الحكومية و الخاصة للتأكد أن استثماراتها تدار بكفاءة وشفافية على أساس المنافسة الحرة، مما يعود بالنفع على الشعب.

ويبقى الفساد هو العدو الحقيقي للاقتصاد والمجتمع ؛ حيث يسبب اهتزاز ثقة وشرعية المؤسسات، مما يُفقد الشعب الثقة في حكومته، فعلى سبيل المثال : إن لم

تسدد الضرائب المستحقة لن تستطيع الحكومة توفير الإيرادات الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تتأثر شرعية النظام السياسي .

وكذلك الأمر إذا كان الفساد متوغلاً داخل الحكومة بأن تنفق أموال الشعب على مشروعات لا فائدة منها، كما أن محاولة جذب الاستثمارات من القطاع الخاص للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في ظل عدم اليقين واتساع رقعة الفساد ؛ لأن أموال القطاع الخاص شديدة الحساسية تجاه أي استثمار غير آمن.

ومن المؤكد أن الشركات الخاصة أحياناً تتلوث بالفساد وتقديم الرشاوي لكسب المزيد من المكاسب غير المشروعة ؛ فقد خلص بحث صادر عن صندوق النقد الدولي يؤكد ارتباط الفساد وضعف الحوكمة بانخفاض معدلات النمو والاستثمارات، وضعف تحصيل الإيرادات الضريبية، وضعف مؤسسات القضاء وعدم المساواة.[37]

واستناداً إلى ماسبق يجب تعزيز دور القانون، وعمل مبادرات لمكافحة الفساد، لإصلاح المؤسسات، وتفعيل دور الرقابة والمساءلة، ومكافحة الفاسدين، وتسليط الضوء على مبدأ وحدة موازنة الدولة، وتعزيز دور المؤسسات الاقتصادية الناجحة، والحد من التحايل الضريبي، كما ينبغي إعادة النظر في تقييد حصانة أعمال السيادة الموكلة إلى السلطة التنفيذية، حتى يتمكن الشعب من الطعن على القرارات والأعمال والمشروعات التي تفتقر إلى الجدوى الاقتصادي

المطلب الثاني

تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية

تمهيد وتقسيم:

تحتل قضية التنمية المستدامة أولوية كبيرة لدى صناع القرار والمؤسسات الدولية، حيث يواجه العالم وخاصة الدول النامية تحديات كثيرة، من أهمها نقص البيانات والمعلومات الكافية لاتخاذ القرار المناسب، ومن هنا تأتي أهمية المؤشرات من أجل تقييم الأهداف، وتوحيد البيانات، ووضع تصور يساعد على تعزيز اتخاذ القرارات وتلاشي المعوقات بقدر الإمكان.

وبناءً على ما تقدم سنقسم هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول : مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الفرع الثاني : التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول النامية.

الفرع الأول

مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تعمل مؤشرات قياس التنمية المستدامة على تقييم مسار الاستدامة، وذلك عن طريق جمع البيانات الدقيقة، وتحليلها، وقياسها، ووضعها في مؤشرات إحصائية للوقوف على مدى تقدم دولة ما نحو تحقيق أهداف الاستدامة [38] مما يساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة. وبناء على ذلك سنعرض لمؤشرات التنمية المستدامة على النحو التالي:

أولاً : المؤشرات البيئية:

وهي تقيس كمية التغيرات البيئية في بلد ما، وتشير إلى عملية حسابية عالمية لحجم الاستهلاك والنفايات نسبة إلى قدرة الأرض على خلق موارد جديدة وامتصاص النفايات، وهذه العملية موضوعة على أساس طرق استخدام الأراضي الزراعية، وجودة المياه العذبة وكميتها، والتصحر، والغابات، ومصايد الأسماك، وأراضي الرعي، والبنية التحتية، والوقود الأحفوري، إضافة إلى قياس التغيرات المناخية وسُمك طبقة الأوزون، ونوعية الهواء وانبعاثات الغازات، والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية، والنباتات والكائنات الحية. (39)

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية:

تهتم بقياس عدة مؤشرات منها : وضع المالية العامة للدولة، وذلك عن طريق حساب حجم الدين الخارجي والداخلي، وقياس حجم القروض، والمساعدات الدولية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك قياس حجم التبادل التجاري بين الدول وبعضها، وتداول السلع والبضائع ونسبة العجز في الميزان التجاري، وقياس حجم الادخار القومي، والمؤشرات الدالة على طرق الإنتاج والاستهلاك، وقياس معدلات النمو، وحجم ونوع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ثالثاً: المؤشرات الاجتماعية:

وهي معنية بقياس مؤشرات جودة التعليم والبحث العلمي، ونسب الملتحقين بالدرجات التعليمية المختلفة، ونسبة الأمية ؛ وأيضاً قياس مؤشر صحة الإنسان، وقياس معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، ومؤشر قياس نمو السكان نسبة إلى نمو الاقتصاد، ونصيب الفرد من الدخل القومي، وقياس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال

والنساء، و كذلك قياس الأوضاع السياسية، ومدى حرية العبادة [40] والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

رابعاً : قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن طريق بيانات تعداد السكان والمساكن والسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية :

1- نسبة عدد الأطباء والصيادلة والتمريض إلى كل 10,000 نسمة.

2- النسبة المئوية لعدد الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي.

3 – النسبة المئوية لعدد الأطفال الملتحقين بالتعليم ما قبل الابتدائي.

4- النسبة المئوية للنساء اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشر.

5- النسبة المئوية لحصة الإناث في مناصب الإدارة العليا والمتوسطة.

6- النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

7- النسبة المئوية للسكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف، من أجل الطهي والتدفئة والإضاءة.

8- معدل البطالة بين الشباب والفتيات بحسب العمر.

9- النسبة المئوية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24عاماً خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب.

10- النسبة المئوية للعمالة في الصناعات التحويلية من مجموع العمالة.

11- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو أماكن غير رسمية أو غير لائقة.

12- النسبة المئوية لعدد وفيات السيدات الحوامل.

13- النسبة المئوية لعدد الولادات التي يشرف عليها الفريق الطبي.

14- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

15- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.

16- معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة.

17- معدل الوفيات نتيجة الانتحار.

18- معدل الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق.

19- معدل الولادات لدى المراهقات بين سن 10-15 سنة لكل 1000 فتاة في تلك الفئة العمرية.

20- معدل الوفيات عن طريق التسمم نتيجة القصور في إدارة المواد الكيميائية الخطرة
والتلوث.

21- عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس.

22- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني.

23- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حسب الجنس، والعمر، والموقع الجغرافي (حضر/ ريف).

24- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحلي، بحسب الجنس والعمر.

25- نسبة العاملون في مجال البحث العلمي والتطوير لكل مليون نسمة.

26- النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب النظيفة.

27– نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده طبقاً للمؤشرات الوطنية.

28– النسبة المئوية للأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس.

29– النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول.

30– نسبة الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 نسمة، بحسب السرعة.

31– نسبة العمالة غير الرسمية في المهن غير الزراعية بحسب الجنس.

32– نسبة الأطفال الذين يعملون وتتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة، بحسب الجنس.

33– نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 % من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر.

34– نسبة السكان الذين تشملهم نظم الحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء.

35– نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية.

36– نسبة محو الأمية كنسبة مئوية من عدد السكان.

37– معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي.

38– نسبة المعلمين المؤهلين في مراحل التعليم الأساسي.

39- نسبة السكان المتضررين من الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية.

40- نسبة السكان الذين يستفيدون من مرفق الصرف الصحي.[41]

وبناء على ماسبق يتضح أن مؤشرات القياس وسيلة مهمة وأداة حيوية ؛ حيث تستطيع توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمساعدة صانع القرار من أجل إتخاذ مايلزم من إجراءات وقرارات فعالة ومستنيرة ؛ إلا أن معايير بناء مؤشرات التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية ؛ فعلى سبيل المثال تستطيع الدول المتقدمة بناء مؤشرات أكثر تقدماً وعمقاً، نظراً لتقدمها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، كما أنها تمتلك بنية تحتية متطورة، بينما قد تكون الدول النامية في بداية عملية التنمية، ومن ثم تحتاج إلى بناء مؤشرات أساسية تدعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ؛ حيث ترتكز على الاحتياجات الأساسية مثل: التعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية. كما أن الاحتياجات والأولويات تختلف من دولة إلى أخرى ؛ مما يؤثر على اختيار المؤشرات المناسبة والمتوافقة مع كل دولة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني

التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول النامية

1- الفقر:

يعد الفقر من أهم المشكلات التي تواجه العالم وخاصة الدول النامية، إذ إن الفقراء ليسوا فقط هم من يعيشون على دخل أقل من 1,90 دولار يومياً كما يشير البنك الدولي؛ بل هناك جوانب أخرى للفقر منها : التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والأمن، وتوفير المياه العذبة، فقد يزيد دخل الفرد فوق هذه القيمة المالية ؛ ولكنه يظل فقيراً إن لم يستطيع الحصول على تلك الأساسيات، وتشير الأرقام إلى انخفاض أعداد الفقراء في العالم بنسب غير مسبوقة، ففي عام 2015 وصل عدد الفقراء نحو 10% بإجمالي 836 مليون فقير(42) مما يعد نجاحاً مبهراً في تاريخ البشرية مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 1990، فقد وصل عدد فقراء العالم وقتها ما يقارب 36%من سكان الأرض بإجمالي 2 مليار إنسان.

و يعود الفضل في ذلك إلى بعض دول جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي الأكثر تعداداً للسكان ؛ حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، مما أدى إلى انتشال ملايين السكان من الفقر، فقد انخفض عدد الفقراء بنسبة 62% ليصل عددهم إلى 216مليون عام 2015 بعدما كان نصف مليار إنسان في عام 1990.

ومع ذلك تحتل الهند المرتبة الأولى في عدد فقراء العالم بنسبة 25% أي نحو 176 مليون إنسان، ومن أجل تقليص أعداد الفقراء، خطت الهند خطوات ناجحة أدت إلى زيادة معدلات النمو على مدار العقدين الماضيين، مما أهلها للخروج من دائرة الفقر

لتحل محلها نيجيريا في صدارة دول العالم في أعداد الفقراء طبقًا للمؤشرات الاقتصادية الصادرة عام 2018.

والشكل رقم 3 يوضح معدلات الفقر العالمي ما بين 1990 – 2015 :

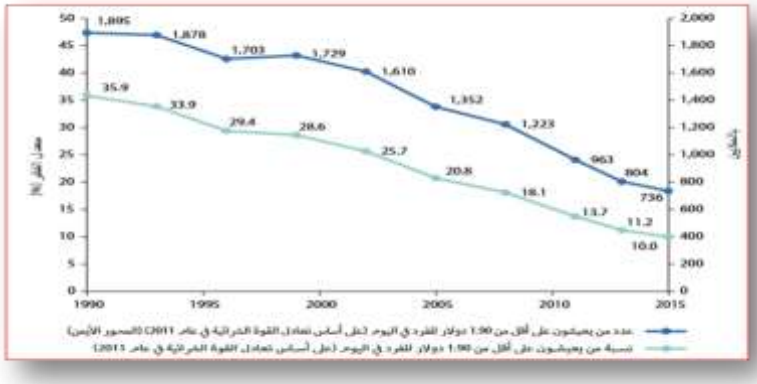

/http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet

البنك الدولي تم الاطلاع يوم 2021/12/10

وعلى صعيد آخر نجد تزايد نسب الفقر المدقع في دول إفريقيا جنوب الصحراء، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، والصراعات المسلحة، وضعف المؤسسات، وندرة المياه، وكثرة الكوارث الطبيعية ؛ فقد تزايد عدد الفقراء في تلك الدول من 287 مليوناً عام 1990 إلى 413 مليوناً عام 2015 بنسبة تصل إلى 41% من حجم عدد السكان، وإذا إستمرت معدلات النمو على هذا النحو فمن المرجح أن تصل هذه النسبة إلى 87% بحلول عام 2030، ومن المؤسف أن تكون أفقر 27 دولة في العالم من هذه المنطقة [43] بالإضافة إلى المشكلة الاقتصادية التي تواجه العالم بأكمله نتيجة فيروس "كورونا " المستجد الذي أطاح باقتصاد العالم المتقدم والنامي على حد سواء ؛ ومن

المتوقع زيادة أعداد الفقراء في الدول الأكثر فقراً ؛ بالإضافة إلى فقد ملايين الوظائف، مما يؤثر على قلة التحويلات المالية، وارتفاع أسعار السلع، وتأثر خدمات التعليم والصحة ؛ حيث سيكون الفقراء أكثر تأثراً من غيرهم، لأن معظمهم يقطنون في الريف ويعملون في القطاع الزراعي الذي تأثر بإنخفاض الطلب على المنتجات الزراعية، كما أن عدد كبير منهم يعمل بالقطاع غير الرسمي، مما يعوق المؤسسات الرسمية عن مساعدتهم لعدم وجود بيانات كافية عنهم، في حين يعتمد جزء منهم في معيشته على التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الذين يعملون خارج أوطانهم والتي بطبيعة الحال تأثرت بهذه الأزمة [44] مما أثر تأثيراً سلبياً على دخل هؤلاء البشر.

2- الجوع والأمن الغذائي:

تشير الأرقام الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى ازدياد معدلات الجوع ونقص الأغذية في العالم ؛ حيث يقطن معظم الجياع في الدول النامية، ففي عام 2017 بلغ عدد الذين لم يتمكنوا من الحصول علي الطعام في جميع أنحاء العالم نحو821 مليون إنسان، من بينهم نحو 256,1 مليون إنسان من سكان إفريقيا، أي ما يعادل خمس سكان القارة الإفريقية، و 513,9 مليون في آسيا، في حين يوجد في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي نحو 42,5 مليون إنسان.

وبالنظر إلى سوء تغذية الأطفال، فقد بلغ عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم في العالم في عام 2018 نحو 149 مليون طفل دون سن الخامسة، في حين يعاني 49 مليون طفل في السن نفسه الضعف العام والهزلان.

وبالرغم من وجود نحو 85% من صغار مزارعي العالم في الدول النامية ؛ يعد إنتاجهم من القطاع الزراعي قليل للغاية، مما يُعد سبباً رئيساً في إرتفاع معدلات الجوع، ويعود ذلك إلى تراجع الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة، وكذلك تراجع دعم

قطاع الزراعة في الدول النامية من 25% من المخصصات المالية لجميع القطاعات إلى 5% فقط عام 2017.

في حين انخفض دعم الصادرات الزراعية من 500 مليون دولار في عام 2010 إلى نحو 120 مليون دولار عام 2016، مما أدى إلى نقص المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.(45) كما أن الصراعات والأزمات، والزيادة المستمرة في أعداد سكان بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أثرت تأثيراً مباشراً في ارتفاع أعداد الجياع في تلك البلدان، و قد وصل عدد الجياع في تلك المنطقة في عام 2019 نحو 52 مليون نسمة، منهم نحو 33,9 مليون نسمة في الدول غير

المستقرة سياسياً وأمنياً بسبب النزاعات الموجودة، في حين يوجد حوالي 18,1 مليون نسمة في الدول البعيدة عن الصراعات.(46)

ومن المرجح أن تتزايد أعداد الجياع بطريقة مضطربة في دول العالم، وخاصة في الدول النامية بسبب جائحة فيروس "كورونا" المستجد، حيث سيتحمل فقراء العالم العبئ الأكبر.

3 – ندرة المياه:

يمثل الماء أهمية كبيرة في حياة البشر، يقول الله تعالى" وَجَعَلْنَامِنَ الْمَاءِكُلَّ شَيْءٍحَيّ"[47] وقد أرشدنا علماء التفسير على هذه الآية إلى أن الله تعالى خلق كل شيء على كوكب الأرض من الماء. وقد روي أبو حاتم البستي في المسند الصحيح له من حديث أبي هريرة قال : " قلت يارسول الله إذا رأيتك طابت نفسي وقُرت عيني ؛ أنبئني عن كل شيء؟ قال : كل شيء خلق من الماء "[48] فالماء هو المصدر الوحيد لضمان إستمرار الحياة على كوكب الأرض .

وقد إرتبطت ندرة المياه العذبة بالتغيرات المناخية، والزيادة السكانية، والممارسات الزراعية والصناعية الجائرة والاستخدام غير الرشيد للمياه. ويعد الأمن المائي من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، حيث يوجد نحو1,2 مليار إنسان مهددون بعدم الحصول على الماء.

وللمياه دور جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا تمكنت الدول من توفيرها، والحد من الممارسات الخاطئة في إهدار عنصر الحياة.(49)

ويعتقد البعض أن أول حرب بشرية في التاريخ وقعت قبل أكثر من 4500 عام بسبب الصراع على المياه على مشارف نهري دجلة والفرات، ولقد خاضت الكثير من دول العالم حروباً متعددة في القرن العشرين من أجل الصراع على النفط، في حين يُرجح أن تكون حروب القرن الواحد والعشرين حروب الصراع على المياه.

وهناك ارتباطاً وثيقاً بين موجات الجفاف أو الفيضانات و زيادة النزاعات المسلحة وخاصة في الدول النامية، فنجد الحروب الأهلية في دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال مواسم الجفاف، وفي البرازيل تحتدم الخلافات في المناطق الزراعية خلال مواسم الجفاف، في حين يزداد العنف في الهند بنسبة 4% في حالة هطول أمطار متوسطة أو حدوث فيضانات، مما يحول الأمر أحياناً إلى صراع طائفي.

كما يعود سبب الهجرة من الريف إلى المدينة لإنخفاض نسبة المياه، وخير شاهد على ذلك ما حدث في ولاية "غوجارات " الهندية عندما ارتفعت التكلفة وتراجع منسوب المياة الجوفية، مما دفع المزارعين إلي الهجرة إلى المدن بدلاً من البحث عن أدوات تكنولوجية تساعدهم في حل مشكلة نقص المياه، فالجفاف والفيضان مرتبطان بالفقر، وتكثر الصراعات وتصبح أكثر دموية في الدول الزراعية طبقاً لوفرة المياه أو ندرتها. (50)

ولعل الخلاف الدائر بين مصر وأثيوبيا هو أحد الصراعات المتعلقة بالحقوق المائية، حيث يخزن سد النهضة الأثيوبي مياه النيل الأزرق وهو أحد فرعي النيل مع النيل الأبيض وصولاً إلى نهر النيل في مصر، وبينما يعزز بناء سد النهضة من القدرات الاقتصادية الأثيوبية وخاصة في مجالي توليد الكهرباء والزراعة، يُنذر بآثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ضخمة على مصر في حال تجاوز حد التخزين 15% من إجمالي تدفق المياه إلى مصر والسودان، إذ إن الأضرار المحتملة كبيرة على القطاع الزراعي والصناعات المتصلة به، و صيد الأسماك، وتوفير مياه الشرب، بالإضافة إلى دخول مصر في تعداد الدول الفقيرة مائياً، كما أن عدم توازن منسوب نهر النيل مع مياه البحر الأبيض المتوسط يهدد بغرق دلتا مصر، و ينبىء بوجود صراع مسلح بين الدولتين إذا إستمر الأمر هكذا دون حل سلمي

وبينما تمتلك قارة إفريقيا كمية كبيرة من الموارد المائية مثل : البحيرات، والأنهار، والمستنقعات، والآبار الجوفية، إلا أنها تعاني من نقص المياه. حيث تعتمد معظم اقتصادات دول إفريقيا على الزراعة والقطاعات المتصلة بها من تربية حيوانات ومصايد سمكية، إذ يمثل القطاع الزراعي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، و تمثل المزارع السمكية حوالي 60% من المزارع حول العالم.

وتعتمد معظم دول إفريقيا على أسلوب الزراعة بالغمر والعادات غير الشرعية في صيد الأسماك والتي من شأنها تلويث الأنهار والبحيرات، مما يعمق من المشكلات المائية [51] لذلك تظهر الحاجة الملحة إلى المزيد من الأبحاث للحفاظ على الموارد المائية وإعادة النظر في أسلوب الحياة الاقتصادية في إفريقيا، و تؤثر ندرة المياه على أكثر من 40% من سكان الأرض، ومن المرجح زيادة هذه النسبة نتيجة ارتفاع درجات حرارة الأرض.

ففي عام 2011 تعرضت 41 دولة للفقر المائي، وقد اقتربت عشر دول منها من إستنفاد كامل قدرتها من المياه العذبة المتجددة، وفي ظل استمرار معدلات التصحر وزيادة الجفاف، من المتوقع أن يتأثر شخص من كل أربعة أشخاص بنقص المياه المستمر حول العالم بحلول عام 2050.

وتُعد المنطقة العربية أكثر تضرراً من ندرة المياه ؛ إذ يوجد 14 دولة عربية من أفقر بلدان العالم في ندرة المياه ؛ حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه المتجددة فيها 12% وهو أقل بكثير من حصة الفرد عالمياً، كما تأتي أكثر من نصف المياه من الخارج، مما يجعل المنطقة في حالة انعدام أمن مائي، ويزيد من فرص وجود صراعات مستقبلية [52] وعلى تلك الدول السعي قدماً نحو إيجاد بدائل متنوعة وزيادة الاستثمارات في تحلية مياة البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي واستخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية، ولقد أسهمت المياة الملوثة في زيادة سوء الحالة الصحية، وإنتشار العديد من الأوبئة والأمراض مثل :(الكوليرا – إلتهاب الكبد الوبائي – التيفود – شلل الأطفال – الإسهال – العديد من الأمراض الأخرى).

ويزداد الأمر سوءاً في الدول النامية نظراً للطريقة التي تعالج بها المياه الناتجة عن الأعمال الزراعية والصناعية والكيميائية ؛ حيث تشير الأرقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 842,000 شخص يصابون بالإسهال سنوياً نتيجة تناول مياه أو غذاء غير نظيف، في حين يصاب 240 مليون إنسان بالبلهارسيا سنوياً نتيجة التعرض للمياه المليئة بالديدان الطفيلية، بالإضافة إلى الأمراض التي تنتقل من الحشرات التي تعيش وتتكاثر في المياه، إذ إنها تحمل أمراضاً عديدة يمكن التغلب عليها عن طريق إدارة المياه بطرق علمية صحية.[53]

4- تحديات الطاقة:

تعد الدول النامية أكبر مستهلك للطاقة الكهربية في العالم، وذلك بسبب التعداد السكاني الأكبر عالمياً ؛ بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الذي طال عدداً من تلك الدول مثل: الصين والهند وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا.

و يشكل الوقود الأحفوري المصدر الرئيس لصناعة الطاقة و الملوثات الكربونية [54] وترتبط الطاقة إرتباطاً وثيقاً بالمياه والغذاء اللازمين للبقاء على قيد الحياة، فبدون الطاقة لا يمكن معالجة المياه أو استخراجها وضخها إلى البشر، ولا يمكن إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، فانهيار منظومة الطاقة أو عدم كفاءتها تؤثر في جميع مناحي الحياة [55] وتعد كفاءة الطاقة عاملاً جوهرياً في تحفيز الاقتصاد، إذ تستطيع خلق المزيد من فرص العمل، وتحفيز القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية كثيفة العمالة، وجذب مزيد من الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية للهياكل الاقتصادية كما أن إدارة الطاقة بكفاءة عالية يحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويقلل من تكلفة الإنتاج.[56] ومازال هناك تحديات كثيرة نحو استدامة الطاقة، حيث يوجد شخص واحد من كل سبعة أشخاص في جميع أنحاء العالم لا يملك الحصول علي الكهرباء، و يعيش معظم هؤلاء الناس في الدول النامية، في حين يفتقد نحو 3 مليار إنسان إلى الوقود النظيف الصالح للطهي.

وتسهم الطاقة بأكثر من 60% من غازات الدفيئة العالمية، مما يشكل تهديداً واضحاً للتوازن المناخي والبيئي، وليس أمام العالم وخاصة الدول النامية سوى التحرك نحو الطاقة المتجددة والنظيفة، ففي عام 2015 أُنتج أكثر من 20% من الكهرباء من الطاقة المتجددة، وأتيحت فرص عمل لنحو 10,3 مليون شخص في عام 2017،

بالإضافة إلى أن تحسين كفاءة الطاقة يضمن استهلاك أقل للكهرباء بنسبة 14% في قطاع الصناعة والمباني التجارية والسكنية.

وتزداد تحديات الطاقة في الدول العربية، حيث يرتفع الطلب على الكهرباء سنوياً بنسبة 70% مما يدفعها إلى توفير بدائل للطاقة التقليدية، وخاصة أنها تمتلك أكبر إحتياطي للوقود الأحفوري في العالم. و تمثل المصادر المتجددة نحو 7% فقط من إنتاج الكهرباء في المنطقة العربية.[57]

في حين تأتي الهند في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث استهلاك الطاقة بعد الصين والولايات المتحدة وأوروبا، وقد بلغ إجمالي استخدامها للطاقة 5% من حجم الإستهلاك العالمي في عام 2016، ومن المحتمل أن يتزايد معدل استهلاكها لما تشهده من معدلات نمو عالية للسكان(حيث بلغ عدد سكانها نسبة 17,74% من حجم السكان العالمي) بالإضافة إلى تحسن النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومن المرجح أن تصل نسبة إستهلاكها للطاقة عام 2035 إلى 11% من الاستهلاك العالمي، مما دفعها إلى البحث عن بدائل للطاقة، وتعزيز الحلول التكنولوجية للطاقة المتجددة، والتي تسهدف عن طريقها توليد نحو 40% من حجم إنتاجها للطاقة بحلول 2030.[58]

باستقراء ماسبق يتضح إقتراب إنتهاء مخزون الوقود الأحفوري عالمياً، مما يعني أنه لا سبيل أمام دول العالم وخاصة الدول النامية إلا السير قدماً نحو تعزيز قدرات الطاقة المتجددة بجميع مصادرها لسد الفجوة المتوقعة على الطلب المتزايد من الطاقة.

5- الصناعة والابتكارات:

لا يخفى على أحد دور الابتكارات التكنولوجية في رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ مما يسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية، فالدول التي تمتلك صناعة التكنولوجيا والبحث العلمي هي التي تمتلك التفوق والريادة ؛ حيث يعود الفضل في تحقيق الأرباح المتزايدة لبعض الدول النامية في الأسواق العالمية خلال السنوات الماضية إلى امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة، وقد باتت بعض الدول النامية نداً للدول الصناعية الكبرى، وخير شاهد على ذلك دولة الصين وما تقدمه إلى الاقتصاد العالمي من ابتكارات تكنولوجية متطورة.[59]

ويعد الذكاء الاصطناعي أحد أهم المجالات التكنولوجية وثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة، حيث يدعم توفير الغذاء، والصحة، وحل مشاكل المياه، وخدمات الطاقة، كما يسهم في الحد من انبعاثات الكربون، ويعزز تطور الزراعة والصناعة، ونرى اليوم السيارات ذاتية القيادة، والأجهزة الذكية التي تقلص من استخدام الطاقة، ودمج مصادر الطاقة المتجددة مع الشبكات الذكية في أوقات الذروة لتقليل الطلب على استخدام الكهرباء، واستخدام تطبيقات العملات الرقمية البيتكوين، والإستشعار عن بعد، والتداخل مع مجالات تكنولوجيا الاتصالات.[60]

ويمكن أن تسهم التكنولوجيا في سد الفجوة الضخمة بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ حيث تؤدي دوراً جوهرياً في النهوض بتلك الدول، إذ تُستخدم الميكنة والتكنولوجيا الزراعية في 60% من الأراضي المزروعة في آسيا، في حين لاتزيد عن 5% من الأراضي المزروعة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وتشير بعض الأبحاث إلى امتلاك معظم دول إفريقيا أكبر كمية من الطاقة الشمسية في العالم، بالإضافة إلى هطول الأمطار ووجود الرياح، مما يمكنهم من إستخدام التكنولوجيا لتوليد الطاقة الكهربية من تلك المصادر المتجددة ؛ حيث يُمكن للتكنولوجيا أن تساعد دول إفريقيا في الحد من التغيرات المناخية ودفع التنمية الاقتصادية[61] إلا أن أهم المعوقات التي تواجه الدول النامية نحو الابتكارات التكنولوجية إفتقارها إلى رأس المال البشري المؤهل، وضعف جودة التعليم والبحث العلمي، وهشاشة المؤسسات التنظيمية والأدوات السياسية [62] وضعف التشريعات المحفزة للابتكار.

و تشير الإحصاءات إلى أن 30% من المنتجات الزراعية تخضع للمعالجة الصناعية في الدول النامية، في حين تصل إلى 98% في الدول المتقدمة، كما تشير إلى أن 2,6 مليار شخص لا يحصلون على الكهرباء بطريقة مستمرة، وأن 2,3 مليار إنسان يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي، ولقد أدى ضعف البنية التحتية في معظم الدول الإفريقية إلى انخفاض إنتاج الشركات بنسبة 40% من حجم الإنتاج.[63]

نستخلص مما سبق أن إستمرار الوضع كما هو عليه ينذر بمزيد من الفقر والحرمان لشعوب الدول النامية وخاصة الشعوب التي تأثرت بالصراعات والحروب الأهلية.

5– الشراكة والتعاون الدولي :

يتطلب تنفيذ أهداف الاستدامة تمويلًا ضخماً يبلغ نحو خمسة تريليون دولار سنوياً على مستوى دول العالم، وخاصة في مجالات البنية التحتية مثل : (شبكات المياه النظيفة – الطاقة – الطرق –النقل –الرعاية الصحية) ولا تستطيع حكومات الدول النامية وحدها القيام بهذا الدور نظراً لمحدودية الموارد، ومن هنا ظهر الاحتياج إلى عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية لتدبير الموارد المالية والفنية اللازمة [64] وزيادة المساعدات المقدمة

من الدول المتقدمة والتي ارتفعت بنسبة 66% بين عامي (2000 – 2014) ؛ ولكن ما يحدث من كوارث طبيعية وصحية واشتعال الصراعات في بعض الدول النامية يتطلب المزيد من المساعدات، كما تحتاج الدول النامية مزيداً من المساعدات لتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة حركة التجارة الدولية وإرتفاع معدل الصادرات [65] وهذا يتطلب نظاماً تجارياً عالمياً يراعي مبادئ العدالة والإنصاف للجميع، ويعزز فرص الترابط الدولي عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة.

7- المشكلات الصحية:

بالرغم من التقدم الكبير في مجال الصحة العالمية والإنجازات التي حدثت على مدار السنوات الماضية، هناك أكثر من نصف البشر يفتقدون إلى الخدمة الصحية الجيدة ؛ حيث تعاني العديد من الدول النامية وخاصة المجتمعات الفقيرة من أجل توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية لسكانها، إذ إنها لا تستطيع تقديم هذه الخدمة بجودة جيدة، مما يدفع الناس إلى إنفاق أكثر من 500 مليون دولار سنوياً من أجل محاولة الحصول علي خدمة طبية جيدة، وقد أدت تلك التحديات المالية إلى دخول 90 مليون إنسان سنوياً في براثن الفقر المدقع، كما إرتفع عدد مرضى الشيخوخة والأمراض غير المعدية مثل : (أمراض السرطان – السكري – القلب – الأوعية الدموية – الصحة النفسية) حيث تشكل الأمراض غير المعدية نحو 70% من إجمالي الوفيات في العالم، ويأتي معظمها من الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل.[66]

وعلى الرغم من إنخفاض أعداد الوفيات بين الأطفال نتيجة تلقيهم لقاحات الحصبة التي أسهمت في إنقاذ نحو 16 مليون طفل منذ عام 1990 يحصد الموت أرواح أكثر من 5 مليون طفل دون سن الخامسة سنوياً، و تعد النسبة الأعلى عالمياً في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وفي دول جنوب

آسيا، حيث ينجو طفل واحد من بين كل خمسة أطفال، و تتزايد إحتمالات موت الأطفال في الدول النامية في هذه السن، لتصل إلى الضعف مقارنة بالدول المتقدمة، في حين تزيد فرص الحياة للأطفال المولودين لأمهات متعلمات، إلا أن معدل وفيات الأمهات بسبب مضاعفات الولادة في الدول النامية يعادل 14 ضعف مقارنةً بالدول المتقدمة، ويعاني نصف نساء الدول النامية سوء الرعاية الطبية، في حين تعاني الدول الفقيرة إنتشار الأوبئة والأمراض مثل : (الإيدز والملاريا والسل).

وقد بلغ عدد المصابين الجدد بمرض فيروس الإيدز عام 2017 نحو1,8 مليون شخص، ليبلغ العدد الكلي نحو 36,9 مليون شخص، في حين بلغ عدد الوفيات الناتجة عن هذا المرض في نفس العام نحو 940 ألف مصاب، ليبلغ عدد المصابين من هذا المرض منذ ظهوره نحو 77,3 مليون مصاب، مات منهم 35,4 مليون مصاب، إذ يعد الإيدز السبب الأول للوفاة في قارة إفريقيا للأشخاص ما بين (10–19) سنة.

وقد إنخفضت معدلات الوفيات الناتجة عن الملاريا بين عامي (2000 – 2015) إلى نحو 6,2 مليون شخص، وتحديداً الأطفال دون سن الخامسة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، في حين انخفض معدل انتشار مرض الملاريا عالمياً بمقدار 37%، و انخفضت معدلات الوفاة عالمياً بنسبة 58%. [67] وقد ارتفع متوسط عمر الإنسان عالمياً ما بين عام (1980 – 2015) من 61,7 سنة إلى 71,8 سنة، بينما ارتفع معدل العمر في الصين في الفترة نفسها إلى 76,2سنة، بما يزيد عن المعدل الدولي بنحو 4,4 سنة.

وبالرغم من التقدم الاقتصادي الملموس لدولة الصين التي تعد أكبر دولة نامية في العالم من حيث النمو الاقتصادي وتعداد السكان، تواجه العديد من المشكلات في المجال الصحي مثل : زيادة الأمراض الناجمة عن الشيخوخة، ففي عام 2017 تجاوز 17,3% من عدد السكان سن 60 عاماً، بالإضافة إلى المشكلات المتزايدة الناجمة

عن التلوث البيئ، إذ تعد الصين ثاني أكبر منتج في العالم لثاني أكسيد الكربون ، مما دعاها لوضع استراتيجية صحية استجابة لأهداف الأمم المتحدة لتبلغ أهدافها في عام 2030، وتسعى قدماً نحو تحقيق الاقتصاد القائم على تحسين صحة السكان لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، ودمج المفهوم الصحي في مناهج التعليم، والاهتمام بكبار السن، وتطوير الخدمات الطبية لتعزيز صحة السكان، وجذب المزيد من السياحة العلاجية [68] مما يسهم في الوقاية من الأمراض وتحسين نوعية الحياة.

ويُعد نقص الأجهزة الطبية والقوى البشرية المدربة في المجال الصحي (من أطباء وممرضين وفنيين) من أكثر المشكلات التي تواجه الدول النامية، حيث يوجد طبيب لكل 1000 إنسان في أكثر من 40% من دول العالم، بينما يوجد 4 أطباء لكل 1000 إنسان في أكثر من 55% من دول العالم، ومازال الوضع سيئاً بسبب جائحة "كوفيد 19 "التي تعد أسوأ كارثة صحية منذ مائة عام ؛ حيث حصدت أرواح عشرات الآلاف من البشر، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأطقم الطبية، مما دفع حكومات الدول النامية إلى التركيز على تعزيز صحة السكان، ودعم الثقافة الصحية، وتدقيق نظم البيانات والإحصاءات الطبية، والتخلص من العادات الصحية والغذائية الضارة [69] من أجل حياة صحية طويلة، وزيادة فرص العيش بصحة جيدة .

8- سوء جودة التعليم:

يظل التعليم هو العنصر الحاسم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن دون تعليم جيد ومنصف للجميع لن تخرج شعوب الدول النامية من براثن الفقر. وقد نتج عن سوء التعليم في العقود الماضية اتساع الفجوة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ ما يزال نحو 258 مليون طفل وشاب محرومين من التعليم، ويوجد نحو617 مليون طفل ومراهق لا يجيدون القراءة والكتابة

والعمليات الحسابية البسيطة، في حين لا تتعدى نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 40%.[70]

وقد حققت الدول العربية تقدمًا كبيراً فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، حيث تشير الأرقام مابين عامي (2000 – 2014) إلى ارتفاع عدد الملتحقين في التعليم الإبتدائي من 90,78% إلى 99,75%، وفي التعليم الثانوي من 61,7% إلي 73,1%، في حين ارتفع عدد الملتحقين في التعليم الجامعي من 18,6% إلى 28,9%، إلا أن انتشار الصراعات والحروب في تلك المنطقة أدى إلى تراجع تلك المعدلات [71] حيث تؤثر تلك التحديات على جميع جوانب الحياة .

ويظل التسرب من التعليم، وضعف الإنفاق على المنظومة التعليمية، ودخول القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم بغرض الربح فقط من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول النامية، مما كان له عظيم الأثر في سوء جودة الخريجين الذين لا يحصلون علي تعليم كافٍ يؤهلهم لسوق العمل، بالإضافة إلى التحاق الأغلبية العظمى من الطلاب بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما أحدث فجوة كبيرة في عجز المتخصصين في المجالات العلمية مثل: (الطب – الهندسة – العلوم التقنية الدقيقة) وقد ترتب على ذلك نقص حاد في المهارات المطلوبة.[72]

باستقراء ما سبق نجد أنه يحاكي واقع نظام التعليم المصري من حيث زيادة أعداد خريجي التخصصات النظرية، وقلة أعداد خريجي التخصصات العملية، وقد جرت محاولات عديدة لزيادة التخصصات العملية عن طريق زيادة أعداد الطلبة في الجامعات والمعاهد الخاصة، إلا أن ذلك أدى إلى سوء جودة بعض الخريجين نظراً لاهتمام بعض

الجامعات والمعاهد العليا بتحقيق عائد مرتفع دون الاكتراث بتطوير منظومة التعليم وتحسين جودة الخريجين.

9- عدم المساواة بين الجنسين :

لقد أسهمت جهود سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجمعيات حقوق النساء في جميع أنحاء العالم في وضع الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة لعام 2030، و يتمثل في تحقيق المساواة ودعم جميع حقوق النساء والفتيات، وإنهاء كافة أنواع التمييز والعنف ضد النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الإستغلال الجسدي، والقضاء على جميع أشكال العادات الضارة مثل : (الزواج المبكر والجبري – ختان الفتيات) وتقدير دورهن عن طريق توفير الخدمات العامة المناسبة، وتقديم كافة أوجه الحماية الاجتماعية لهن، وتقاسم المسؤولية داخل الأسرة حسب ظروف البيئة المحيطة، وضمان دمج المرأة الكامل داخل المجتمع، وحصولها على فرص متساوية في التعليم و العمل و صنع القرار في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعم الرعاية الصحية والإنجابية، وفقاً لما انتهى إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الصين، حيث أقر عمل الاصلاحات التشريعية و القانونية اللازمة لمنح المرأة جميع الحقوق العامة والخاصة، وإقرار حقها في التملك والميراث، وتطويع إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع تمكين المرأة.[73]

وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز لتحقيق المساواة النسبية بين الجنسين، مازالت المرأة تعاني التمييز والعنف في معظم الدول النامية، حيث يوجد واحدة من بين كل خمسة نساء يتراوح عمرهن بين سن(14 – 49) عاماً تتعرض للعنف بجميع أنواعه، وبالرغم

من سن القوانين الضامنة لحق المرأة، هناك 49 دولة ليس لديها قانون لحماية المرأة من العنف الأسري، وقد تحسنت الأمور بعض الشيء فيما يتعلق بزواج القاصرات وختان الإناث، فنلاحظ انخفاض بنسبة 30% في السنوات الأخيرة ؛ حيث انخفض معدل زواج الفتيات في سن الطفولة منذ عام 2000 بنسبة تفوق 40% في دول جنوب آسيا؛ ومع ذلك يجب عمل المزيد من أجل القضاء على تلك العادات الضارة، حيث نلاحظ زواج 750 مليون فتاة قبل إتمام عامهن الثامن عشر، وتعرض 200 مليون فتاة في 30 دولة للختان معظمهن من الدول العربية والإفريقية، ومع ذلك انخفضت أعداد الفتيات اللاتي تعرضن للختان بين عمر (15 – 18)عاماً، من فتاة واحدة من بين كل فتاتين في عام 2000 إلى فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات في عام 2017.

و بالنظر إلى حقوق المرأة، يملك الزوج طبقاً للقانون في 18 دولة الحق في منع زوجته من العمل، ولا تحصل النساء على كامل حقوقهن في الميراث في 39 دولة، في حين تمثل نسبة النساء في المجالس النيابية نحو 23,7%، و تصل نسبة السيدات اللواتي تمتعن بكامل حقوقهن 52%، وتمتلك النساء 13% من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، في حين تشغل النساء في دول شمال إفريقيا وظيفة واحدة من بين كل خمس وظائف في جميع القطاعات غير الزراعية، ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة النساء اللاتي يعملن بأجر في القطاعات الأخرى غير الزراعية من 35% عام 1990 إلى 41% عام 2015 [74] مما يعد خطوة جيدة نحو المساواة بين الجنسين.

10– العمل اللائق والبطالة :

العمل جزء أساسي من حياة البشر، حيث يقضون أغلب ساعات النهار في العمل ؛ لذلك يعد العمل مدفوع الأجر أكثر من مجرد مال يوفره الإنسان لإشباع حاجته، فهو يسهم في نوعية الحياة إسهاماً إيجابياً أو سلبياً عن طريق التأثير على الهوية والنشاط الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمؤسسات يُعد العمال أهم جزء في منظومة العمل الذي يساعد في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة، وبينما تتعاظم المكاسب في المجتمع فيما يتعلق بالوظائف عالية القيمة، في حين تتضاءل تلك المكاسب للوظائف الأقل قيمة ؛ ولذلك فإن نوعية الوظائف وجودتها هي جزء مهم في مجال السياسة العامة [75] حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام المقترن بالعمل اللائق إلى نمو شامل للجميع مع ضرورة الأخذ في الاعتبار عدم تأثير النمو الاقتصادي على باقي أهداف التنمية المستدامة، فالنمو الاقتصادي يجب أن يقوم على تحسين الموارد العالمية في الإنتاج والاستهلاك دون التأثير علي تدهور الوضع البيئي.

ويجب أن تقترن معدلات النمو بفرص عمل لائقة لجميع النساء والرجال وذوي الإعاقة، مع ضمان تساوي الأجر على العمل المتساوي في القيمة وحماية حقوق العمال، وتهيئة بيئة عمل آمنة، والقضاء على السخرة والعبودية، وعمل الأطفال، وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي.(76)

ولقد دفع العمال في الدول النامية على مدار العقود الماضية فاتورة باهظة الثمن أدت إلى زيادة فقرهم ؛ نتيجة لسياسات حكومات بلدانهم التي لا يهمها سوى توفير السلع والخدمات بأقل الأسعار، وتعظيم الأرباح عن طريق توفير التكاليف والأجور علي حساب العاملين دون النظر إلى احترام حقوق الإنسان أو القوانين المنظمة لحقوق العمال.[77]

وقد بلغ تعداد العاملين بالقطاع الغير رسمي في عام 2016 نحو2 مليار عامل بنسبة 61% من إجمالي العاملين بالعالم، ويقطن أغلبهم في الدول النامية، وقد أدت السياسات الحكومية إلى زيادة عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع إلى نحو 700 مليون عامل في عام 2018

في حين بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام 2020 نحو 174 مليون إنسان، وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فقد شهدت تفاوتاً كبيراً في الدخل، ففي عام 2015 بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة 66,203 دولار أمريكي، في حين بلغ نصيب الفرد في اليمن 2300 دولار أمريكي.[78] ومن المرجح أن تزيد معدلات البطالة في الدول النامية نتيجة لما يشهده العالم من نتائج اقتصادية ناجمة عن فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والصراعات والحروب التي تشهدها بعض الدول النامية.

11- عدم المساواة بين البشر:

تعاني معظم الدول النامية الفقر، وانخفاض مستوى دخل المواطنين، وعدم تنويع مصادر الدخل، وضعف مستوى الادخار، وسوء أداء الجهاز الحكومي، والبطالة، وعجز في القدرات البشرية المؤهلة تكنولوجياً، مما يعد عقبة أمام التنمية، وإن كانت العوائق تختلف من دولة إلى أخرى ؛ إلا أنها تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على المساواة بين جميع أفراد الشعب.[79] ولقد أكدت العديد من الأبحاث وجود الكثير من الآثار الضارة عندما تتسع الفجوة بين البشر وتزداد مظاهر عدم المساواة بينهم .

ولقد أكدت دراسة" ويلكنسون" عام 2009 أن الفوارق الكبيرة في الدخل المالي تعد المدخل الرئيس للمشاكل الاجتماعية مثل :(إدمان المخدرات – تأثر الصحة النفسية – ارتفاع معدلات السمنة – سوء الأداء التعليمي – الولادة في سن الطفولة – زيادة معدلات الجريمة والعنف والعداء).

ويعد الاتحاد الأوروبي الأفضل في المساواة في الدخل بين العاملين، في حين تصنف دول الشرق الأوسط على أنها الأسوء عالمياً في تفاوت الدخل بين

مواطنيها.[80] ومن أهم المعوقات الاقتصادية في معظم دول إفريقيا عدم المساواة ؛ لأن الحرمان الاقتصادي يحد من الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الإنتاجية، ويرى "ثوربيك" أن عدم المساواة يزيد من معدلات الفقر، بينما يؤكد "فوسو" أن معدلات الفقر تنخفض انخفاضاً ملحوظاً في الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً وتوزيعاً أكثر عدالة للدخل.

ويرى البعض أن عدم المساواة أمر غير أخلاقي وخاصة في ظل وفرة الموارد؛ لأنه يخلق الفقر وسط الوفرة، وقد أكد البابا "فرانسيس" بابا الفاتيكان أن سياسات السوق الحر لم تجلب سوى المزيد من عدم العدالة والإنصاف في جميع أنحاء العالم(81) وزيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي.

وتعد الصراعات الداخلية والاضطرابات السياسية في الدول النامية ترجمة لعدم الشعور بالعدالة والإنصاف، وما حدث في ثورات الربيع العربي خير شاهد، حيث لم يشعر الناس في تلك الدول بالنمو الاقتصادي الذي حدث، ولم تتغير أحوالهم المعيشية السيئة، مما دفع الشعوب إلى المطالبة بتغيير الحكام والمطالبة بمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.[82]

وقد أكد مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، أن الدول العربية تعاني تفاوتاً كبيراً من حيث عدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة، إذ تعد المنطقة العربية ثاني أعلى مرتبة في الدول النامية من حيث نسبة تفاوت الفقر بين الريف والمدينة، في حين تشغل مسألة عدم المساواة في الدخل دول العالم كافة، ففي عام 2016 حصل 1% من البشر على 22% من الدخل، في حين حصل 50% على 10% من الدخل[83] مما يؤكد على الفجوة الكبيرة في توزيع الثروة .

12- الصراعات وعدم العدالة وضعف المؤسسات:

لقد تطور مفهوم سيادة القانون الدولي في السنوات الأخيرة من منظور تحقيق العدالة الدولية إلى منظور مكافحة الدول الفاشلة، حيث تتجلي سيادة القانون في الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح من الأطراف والجماعات الخارجة عن الشرعية، من أجل تجنب ويلات الحروب والفتن الداخلية في الدول النامية، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد .

ولقد وضعت أهداف التنمية المستدامة "سيادة القانون والحوكمة الرشيدة " هدفاً أساسياً من أجل خلق عالم أكثر أماناً، عن طريق مكافحة العنف والخوف والاستغلال بكل أنواعه، والقضاء علي التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتحقيق العدالة بين الجميع، وخلق مؤسسات ناشطة وخاضعة للمراقبة والمساءلة [84] وبالنظر إلى النزاعات والحروب وإنتهاكات حقوق الإنسان فقد بلغ عدد النازحين والمهجرين قسراً عام 2017 نحو 68,5 مليون إنسان، في حين يوجد أكثر من 10 مليون إنسان عديم الجنسية أومحروم منها، و يوجد ما يقارب المليار إنسان ليس لهم أية حقوق قانونية، ولا يستطيعون إثبات هويتهم.

ولقد تجاوز حجم الفساد، والتهرب الضريبي، والسرقة، والرشوة في الدول النامية نحو6,1 ترليون دولار في السنة، كما أن الصراعات المسلحة الممتدة منذ سنوات في بعض الدول العربية مثل :(سوريا وليبيا واليمن والسودان) قد أثرت تأثيراً سلبياً على معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية في تلك الدول. [85]

13- المدن والمجتمعات المحلية المستدامة:

لقد اكتسبت المدن الذكية اهتماماً واسعاً في جميع أنحاء العالم منذ منتصف عام 2010 نتيجة الاتجاه العالمي للسعي نحو تحقيق استدامة المدن والمجتمعات،

وتعزيز الظروف المعيشية والرفاهية للمواطنين عن طريق تعظيم دور النظم التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.[86]

أهداف الاستدامة البيئية :

تهدف الإستدامة البيئية إلى(تخفيض الانبعاثات من المركبات – توفير الطاقة المتجددة عن طريق الشمس والرياح – زيادة المساحات الخضراء للحد من إرتفاع درجة حرارة الأرض والهواء – تحسين ناتج تبخر الماء والأشجار مما يؤدي إلى تحسين درجات الحرارة في الصيف – خفض التلوث والضوضاء وتحسين إمكانية الحصول على الضوء الطبيعي، والحد من أحمال الإضاءة في المباني – الحصول على التهوية الطبيعية عن طريق المساحات الخضراء بدلاً من التهوية الميكانيكية ؛ مما يوفر تبريداً مجانياً للمباني ومن ثم الحد من استخدام أنظمة تكييف الهواء بما يؤثر على خفض إستهلاك الكهرباء و تخفيض التكاليف التشغيلية، و خفض إنتاج ثاني أكسيد الكربون، مما يمثل قيمة مضافة للمباني وارتفاع القيمة السوقية لها).

وتتضمن الفوائد البيئية مكافحة الفيضانات، وإدارة النفايات، ومكافحة الآفات، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة عالية، في حين تشمل الفوائد الاجتماعية تحسين صحة البشر وتوفير الرفاهية، والتواصل الاجتماعي بطريقة أفضل، والحد من الجريمة، وتعزيز التعلق والانتماء والفخر بالمكان، وتوفير فرص الاتصال بالطبيعة.[87] وتعد التكنولوجيا الرقمية عاملاً رئيساً في تعزيز المدن المستدامة ؛ فالتطبيقات التكنولوجية عالية القدرة والكفاءة تؤدي لتحسين رفاهية السكان، ومن المؤكد أن تؤثر التكنولوجيا مستقبلاً في تغيير أنواع الوظائف و نمط حياة السكان، كما أنها قادرة على مواجهة التغيرات المناخية؛ عن طريق دعم نظم الاستشعار عن بعد، والتنبوء بالظواهر الجوية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، وتحسين البنية التحتية للطاقة، وتمكين مشاركة المواطنين في صناعة

القرار، وتعزيز الخدمات المقدمة للسكان، وتفعيل دور الحوكمة، وتهيئة المدن لتصبح أكثر ذكاءً؛ عن طريق استخدام أدوات الحوسبة والتكنولوجيا المبتكرة، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والتعلم عن بعد، وتعزيز دور الزراعة الرقمية، وكفاءة إمداد المياه.

ومن المرجح أن تتأثر الدول النامية نتيجة التغيرات المناخية بضرر يفوق الدول المتقدمة ؛ حيث تعتمد معظم الدول النامية في اقتصادها علي الزراعة، والتعدين، والسياحة، والموارد الطبيعية التي تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات المناخية، والأمراض والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، والكوارث الطبيعية، ومن هنا يأتي دور التكنولوجيا الرقمية التي تساعد الحكومات في تتبع بؤر الأمراض؛ عن طريق قواعد البيانات الضخمة، وإنذار السكان إستناداً إلى توقعات الطقس والإنذار المبكر لأماكن الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية.

وتعد الهند من أهم الدول التي استخدمت التكنولوجيا الرقمية للتكيف مع المناخ في محاولة لمواجهة موجات الفيضان، والأمطار، والحرارة الشديدة، والمد والجزر؛ عن طريق إنشاء محطات أتوماتيكية ذكية متكاملة لقياس مستوى المياه وإدارة نظمها، وتوفير معلومات مفصلة عن الطقس، ووضع نظم معلومات جغرافية؛ حتى تتمكن الحكومة من تحذير السكان في جميع أنحاء البلاد في التوقيت المناسب عبر الإنترنت،أو إرسال رسائل قصيرة عبر الهواتف المحمولة، كما أنها استخدمت التكنولوجيا الرقمية في عمل قواعد بيانات طبية خاصة بحالات الطوارئ مثل: (كبار السن – الأطفال الرضع – الحوامل – الأمراض المزمنة) بالإضافة إلى بناء قاعدة معلومات لمراقبة جودة الخدمات المقدمة للسكان، ورصد الشكاوي عبر البوابة الرقمية.[88]

وتشير الاحصاءات إلى أن أكثر من نصف سكان العالم كانوا يعيشون في المدن عام 2018، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة بحلول2050 لتصبح ثلثي سكان العالم، إذ إن90% من التوسع الحضري سيكون من نصيب الدول النامية، في حين يعيش 57% من سكان الدول العربية في المناطق الحضرية، حيث يقطن 28% منهم في أحياء فقيرة أو عشوائية، في حين يعيش 44% من السكان في مصر في المدن بكل مستوياتها، ويقطن الأحياء الفقيرة والعشوائية في جميع أنحاء العالم نحو 828 مليون إنسان، في حين تشغل المدن حوالي 3% من مساحة الأرض في جميع أنحاء العالم، و تستهلك ما بين 60 % إلى 80% من إجمالي الطاقة الكهربية، وتنتج 70% من إنبعاثات الكربون، وتسهم في 80% من حجم الاقتصاد العالمي.[89]

14- نمط الإنتاج والاستهلاك:

لقد استشعرت الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية خطورة الوضع الحالي لأنماط الاستهلاك البشري، وقد توصلت العديد من الأبحاث إلى استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة إن لم يشهد العالم تغييراً في أنماط الإنتاج والاستهلاك، حيث أدى تأثير الإنتاج والاستهلاك غير المنظم إلى تدهور خدمات النظم البيئية الأساسية مثل: (ندرة المياه العذبة – تأثر التربة الصالحة للزراعة – تدهور طبقة الأوزون الواقية من الأشعة الضارة).[90] وقد تطور مفهوما التصنيع والاستهلاك المستدامين ليعملا على إنتاج منتجات نظيفة وتقليل نسبة النفايات الضارة، ووضع قواعد واقية من الآثار البيئية، بدايةً من تصميم أنظمة الإنتاج وعمليات التصنيع وإنتهاءً بطرق الاستهلاك بما يضمن حق الأجيال القادمة في الموارد ؛ حيث يمكن الحفاظ على البيئة عن طريق الاعتماد

على تكنولوجيا صديقة للبيئة واستخدام مواد أولية غير ضارة والقضاء على المنتجات التجارية الضارة بالبيئة، والحد من توليد النفايات الضارة، وزيادة إعادة عمليات تدوير المواد.[91] وعلى الرغم من اسهام الشركات دولية النشاط في نمو الاقتصاد الوطني للدول النامية، يرى البعض أن هذا النمو لا يسهم في تطور حقيقي للتنمية المستدامة ؛ لأن معظم الشركات الصناعية والتجارية لا تهتم إلا ببعض الأنشطة الاستخراجية للمواد الخام وتحويلها بصورة أولية مثل : الصناعات البترولية والمعدنية، أو الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية ذات الأثر البيئي السيء[92] حيث لاتهتم تلك الشركات بالتكلفة المادية للأنشطة البيئية ؛ بل تهتم بالعائد من تلك الأنشطة، فالعلاقة بين التكلفة والفائدة العائدة من النشاط البيئي هي المعيار الذي يحكم شركات الإنتاج ؛ لذلك يجب تحفيز الشركات لوضع الأنشطة صديقة البيئة حيز التنفيذ.[93]

ويستهلك قطاع الزراعة نحو70% من المياه العذبة، في حين ينتج 22% من إجمالي إنبعاثات غازات الدفيئة حول العالم، و تعد الدول العربية أكثر مناطق العالم ندرة وإحتياجاً للمياه العذبة نتيجة لتضاعف عدد السكان ثلاثة أضعاف، فقد ارتفع عدد السكان من 124 مليون إلي 359 مليون عام 2010، في حين يمكن رفع سلاسل إنتاج وتوريد الغذاء العالمي إذا ما خُفضت المخلفات الغذائية بمقدار النصف، وهو ما يمكن أن يساعد في سد الفجوة الغذائية، حيث يهدر نحو 1,3 مليار طن من الغذاء سنوياً في الوقت الذي يعاني نحو 2مليار إنسان من الجوع أو نقص التغذية، في حين يعاني نحو 2 مليار شخص من زيادة الوزن، مما يحث الحكومات على التوفير، فلو إستطاع الجميع تعميم إستخدام المصابيح الموفرة للطاقة، فإن العالم سيوفر نحو 120 مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى الحد من الانبعاثات الضارة.[94] لذلك يجب علي الدول النامية عدم التوسع في المشاريع الإنتاجية الضارة بالبيئة والمستهلكة للموارد بطريقة سريعة للغاية، إذ ترفض العديد من الدول المتقدمة إقامة تلك المشاريع على

أراضيها، لذلك يلجأ المستثمرين إلى الدول الفقيرة لاستنزاف الموارد، وانتاج النفايات الضارة بحرية كاملة، وفي غياب التشريعات والقوانين المنظمة لذلك .

15- التغيرات المناخية :

تشهد جميع دول العالم ظواهر مناخية متطرفة وشديدة الحدة، ومع ذلك تعد الجهود الدولية المبذولة غير كافية للتغلب على آثار المناخ.

المناخ المتغير : حالة طارئة تؤثر على جميع البشر وتتطلب جهود ضخمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بما وقعت عليه الدول في إتفاقية باريس للتكيف مع المناخ [95] فمثلاً نجد المفوضية الأوروبية تعمل على خفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري داخل دول الإتحاد الأوروبي لتصل إلى الصفر بحلول منتصف القرن الحالي.

ومن المتوقع حدوث ضرر كبير على الاقتصاد الأمريكي، فقد تنبأ تقرير صادر عن 13 وكالة فيدرالية أمريكية عام 2018 إلى أن الضرر المتوقع بحلول نهاية القرن الحالي سيصل إلى 10% من حجم الاقتصاد الأمريكي، إذ أن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الأمريكية ليست كافية برغم قيامها بفرض عقوبات مالية، وزيادة الضرائب على الشركات المساهمة في التلوث البيئي حتي تغير من مسارها الإنتاجي، إلا أن تغيير النمط الإنتاجي صديق البيئة لم يصل إلى الحد المأمول؛ حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للكربون في العالم.

أما في قارة إفريقيا فقد أثرت التغيرات المناخية على ندرة المياه والموارد الطبيعية والزراعة والصناعة، وكافة القطاعات الأخرى المرتبطة بالتغير المناخي مثل :(الفيضان – الجفاف – تغير مواعيد وأماكن هطول الأمطار – جفاف الأنهار– إنحسار

المسطحات المائية – كثرة الزلازل الأرضية – زيادة الأعاصير) ولا شك أن الموارد المائية تشغل اهتمام العالم بأثره، إذ أن دورة المياه ودورة الكربون هما العصب الرئيس في تغير المناخ. (96)

ويشكل الإحترار العالمي تهديداً صريحاً على التنوع البيولوجي في السنوات القادمة بما يشمله من كافة أشكال الحياة على الأرض من نباتات وحيوانات وكائنات بحرية وجينات وبكتيريا حتى النظم البيئية بأكملها مثل : (الغابات والبحار والمحيطات) وقد خلصت دراسة استقصائية أجريت على 538 نوع، إلى أنه من المتوقع انقراض ما بين 16% إلى 30% بحلول2070.

وتشير التقديرات العامة إلى انقراض نحو 54% من أنواع الكائنات الحية خلال المائة عام القادمة استناداً إلى تقديرات التغيرات المناخية وتوزيع الأنواع في إطار المناخ المستقبلي (97) في حين تقدر الخسائر السنوية الناتجة عن الفيضانات والأعاصير والزلازل والبراكين وحرائق الغابات والجفاف

بمئات المليارات من الدولارات، مما يتطلب ضخ نحو 6 مليار دولار سنوياً في مجال إدارة مخاطر الكوارث، حيث تحتاج الدول النامية استثمار 100 مليار دولار سنوياً للتعامل مع آثار المناخ، و تشهد الدول العربية ارتفاعاً في درجات الحرارة بشكل أسرع من المتوسط العالمي، ومن المرجح ارتفاع 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن 21، كما تهدد موجات الجفاف بانخفاض الإنتاج الزراعي نحو20 % بحلول عام 2030.

في حين تؤدي التغيرات المناخية إلى إرتفاع منسوب سطح البحر، حيث يعيش نحو 9% من سكان الدول العربية في المناطق الساحلية المهددة بالغرق، إذ ستكون أراضيهم أدنى من مستوى سطح البحر بنحو خمسة أمتار، مما يهدد بغرق هذه المناطق،

وقد اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات بموجب اتفاق باريس ؛ حيث بدأت في عمل استثمارات تعزز من قدرتها علي التكيف مع آثار المناخ [98] ومن المؤسف أن نجد دول العالم تسعي لتنفيذ إتفاقية باريس للمناخ في حين أعلن الرئيس الأمريكي "ترامب" علناً عن إنسحاب بلاده من تلك الاتفاقية.

16- النظم البيئية البحرية والساحلية:

تُعد البحار والمحيطات بما تمتلك من ثروات حيوية ومواد كيميائية من أهم عوامل النظم الطبيعية التي تجعل الأرض صالحة للحياة البشرية، لذلك يجب الحفاظ على هذا المورد الجوهري من أجل توازن المناخ ومن ثم بقاء البشر .

وتحتل المحيطات 75% من مساحة الأرض، في حين تقدر القيمة الاقتصادية للموارد والصناعات البحرية نحو 5% من الناتج المحلي العالمي، كما تحتوي على مائتي ألف نوع معروفين، في حين تقدر الأنواع غير المعروفة بملايين الأنواع، و يعتمد أكثر من ثلاثة مليار إنسان على التنوع البيولوجي البحري والساحلي بصفته مصدراً للعمل.

وما يشهده العالم اليوم من استغلال مفرط لثروات البحار والمحيطات بطريقة تجاوزت ثلث الأرصدة السمكية في العالم كله ينذر بفقدان هذه الثروة المهمة بمرور الوقت، بالإضافة إلى إستيعاب المحيطات والبحار30% من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، مما أدى إلى زيادة حمضية المحيطات بأكثر من 30% مما كانت عليه في بداية الثورة الصناعية، في حين ازداد التلوث البحري نتيجة ارتفاع حجم النفايات.

حيث يحتوي كل كيلو متر مربع من المحيطات على 13,000 قطعة من النفايات البلاستيكية. و تحتل المحيطات والبحار أهمية كبيرة في المنطقة العربية، حيث تطل على المحيطين الهندي والأطلسي، كما تطل على بحر العرب، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر. ويؤثر التلوث تأثيراً مباشراً على قطاعات الصيد، والسياحة، والوقود، والشحن، حيث تتزايد عمليات صرف المخلفات من الزراعة والمدن والنقل البحري، وتتزايد المخاطر البيئية الناشئة عن زيادة الإستثمار في اكتشاف وتشغيل آبار النفط والغاز في البحار، مما يتطلب حماية النظم البيئية البحرية من التلوث، ومعالجة آثار زيادة حمضية البحار، والحفاظ علي الموارد وترشيد استخدامها، و سن التشريعات القانونية التي تحقق استدامة المحيطات والبحار.[99]

17- النظم البيئية الأرضية:

يعتمد 80% من غذاء البشر على الزراعة، كما تحتل الغابات أهمية كبيرة حيث إنها تغطي 30% من مساحة الأرض، وتوفر ملايين الأنواع من النباتات، وتعد مصدراً هاماً للهواء والمياه النقية، كما تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة الاحتباس الحراري. وقد تدهورت الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل وصل إلى 35 ضعف المعدل التاريخي، كما أدى تسارع معدلات الجفاف والتصحر إلى خسارة 12 مليون هكتار سنوياً، في حين إنقرضت 8% من أصل 8300 سلالة حيوانية، و يواجه 22% منها خطر الإنقراض. وجدير بالذكر أن 80% من اجمالي مساحة الدول العربية هي أراضٍ جافة، وتصل أعداد الحيوانات المهددة بالإنقراض إلى أكثر من ألف نوع، مما يشكل تحدياً وخطراً كبيراً على الدول العربية.[100]

باستقراء ما سبق يتضح الخطورة الناجمة عن التغيرات المناخية والبيئية، وخاصة في الدول النامية التي لا تمتلك الموارد الكافية لمجابهة تلك التحديات، مما يشكل تهديداً خطيراً على كوكب الأرض.

علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية المستدامة:

يشهد العالم تغيرات سريعة ومتلاحقة، ومن أهم هذه التغيرات انسجام صناعة المعرفة مع أهداف الاستدامة ؛ فالمعرفة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد، ومن ثم تحقق المنفعة للناس ؛ إذ إن المهارات وتراكم الخبرات والمعرفة تساعد الناس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق ايجاد حلول تكنولوجية للمشكلات ؛ حيث يشكل العنصر الرقمي ورأس المال الفكري تطبيقاً لمبادىء الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[101] وتعد برامج الذكاء الاصطناعي(AI) إحدى تطبيقات اقتصاد المعرفة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، و يستطيع الذكاء الاصطناعي تحقيق أهداف الاستدامة، حيث يضمن أنماط إنتاج و استهلاك مستدامة بفضل قدرته على التصرف بذكاء، بما يسهم في إدارة وتوفير الخدمات والمنتجات والخبرات الذكية عن طريق تبادل المعلومات، كما يستطيع أن يساعد المؤسسات والشركات على اتخاذ القرارات الصحيحة. وتسهم التطبيقات الرقمية في تحسين بيئة الأعمال المصرفية والتجارية، وخفض التكاليف، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات [102]مما يسهم في الجمع بين الربح والاستدامة. ولقد أظهرت بعض الدراسات قدرة التكنولوجيا المعرفية على الإسهام في النقاط الآتية :

1- الحد من التغيرات المناخية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري؛ عن طريق استخدام الطاقة البديلة

2- الاسهام في التوازن البيئي؛ حيث تستطيع التكنولوجيا تقليل مخاطر انهيار الجليد.

3- الحفاظ على التنوع البيولوجي باستخدام مواد تكنولوجية بديلة لأشجار الغابات.

4- الحفاظ على تنوع الطيور والحيوانات والكائنات البحرية[103] مما يسهم في الاستدامة البيئية.

الخاتمة

تناولت الدراسة "تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية" وقد إستعرض البحث مفهوم النمو والتنمية، وتبين أن مفهوم التنمية أعمق وأكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك لما تستهدفه التنمية من جوانب كمية وكيفية، ثم تم تناول مفهوم التنمية المستدامة ومراحل تطورها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومؤشراتها، وتبين مدى أهمية الحوكمة الرشيدة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، ورأينا كيف تأثرت الدول النامية بالتغيرات المناخية والبيئية، والحروب والصراعات المسلحة، وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية.

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى صحة الفروض التي بُنيت عليها الدراسة :

1- وجود علاقة موجبة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبين تقدم الدول النامية.

2- وجود علاقة موجبة بين الاستثمار في البنية التحتية للدول النامية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- وجود علاقة موجبة بين التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول النامية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي أشار إليها البحث، توصي الدراسة بالتالي :

1- يجب سن التشريعات والقوانين التي تعمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

2- يجب النظر في طبيعة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وفرض ضريبة إضافية على الشركات الملوثة للبيئة.

3- يجب بناء اقتصاد قائم على المعرفة من أجل التغلب على تحديات التنمية المستدامة.

4- يجب ضخ مزيد من الاستثمارات الخضراء التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

5- يجب تقديم الدعم المالي الكافي من المنظمات الدولية والدول المتقدمة من أجل بناء اقتصاد أكثر استدامة في الدول النامية.

6- يجب عمل التوعية اللازمة بتحديات التنمية المستدامة، والمخاطر المناخية و البيئية المحيطة بشعوب الدول النامية.

الهوامش

5- عبد الله عبد العزيز الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، 1992، ص164.

6- عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في محددات الإدخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مجلد 31، عدد 1، 1989، ص1-2.

7- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73،2021، ص2.

8- أشرف عبد القادر، حسن عبدالقادر صالح، رانيا بلمدني، وآخرون : النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل : دراسات قُطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ص 25.

9- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق (التنمية الاقتصادية – التوزيع العادل للدخول – التنمية الاجتماعية) نماذج للقيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية، دار النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الثانية، بدون سنة نشر، ص 370.

10- عبد الله عبد العزيز الصعيدي، مرجع سابق، ص 179.

11- Rostow,W.W:The Stages Of Economic Growth ,The Economic History Review , New Series , Vol.12. ،No. I , Wiley& Blackwell, 1959 PP 4-7.

12- Michaelis,Andreas:Was Walt Rostows book "The Stages of Economic Growth" a product of its time? Grin Verlag,2019,P9.

13- Rostow,W.W :Theorists of Economic Growth from David Hume to the Present: With a Perspective on the Next Century, Oxford University Press,1992 ,1992 ,P24.

14- Dang,Giang &Sui Pheng,Low: Infrastructure Investments in Developing Economies- The Case of Vietnam , Springer Science,Springer Singapore 2015 ,p16.

15- Dang,Giang : op.cit , P18.
16- Gomes.L:Neoclassical International Economics : An Historical Survey, Springer ,1990 , P32.
17- Dang, Giang: op.cit , p 19.
18- Gullen- Royo Monica : Sustainability and wellbing: Human- Scal Development In Practice , Routledge ,New york,2018.,P1.
19- Rogers, Peter P& Jlal,Kazi F& Bayd,John A : An introduction To Sustainable Development , Earth Scan, Usa, 2008, P12.
20- MWann, Martin & Jones, Peter :The Sustainable Development Goals Industry Sector Approaches, Routledge, New York 2020, P12.
21- harding, R. : Ecologically Sustainable Development :Origins,Implementation And Challenges, Desalination , Elsevir,Vol.187, 2006 , P 233.
22- Rogers, Peter : op.cit, P13.
23- Gardetti,Miguel Angel : Sustainability Is it Redefining The Nation Of Luxury? Springer,Singapora , 2020, P6.
24- Addis Ababa Action Agenda : Of The Third International Conference On Financing For Development ,United Nations 2015, P1.
25- Falkner, Robert : The Paris Agreement and the New Logic of International Climate Politics, International Affairs,Vol.92,Issue 5, Oxford , 2016,P14.
26- un.org.ar/climatechange/un-climate-summit-2019.shtml تم الإطلاع يوم 2020/4/29
27- Asselt Harro,van & Green,Fergus : COP26 and the dynamics of anti-fossil fuel norms , Wiley Interdisciplinary Reviews , Vol.14, Issue 3,2022,P3.
28- https://news.un.org/ar/story/2022/11/1114912 , 2024/6/5تم الاطلاع يوم
29- Caradonna, Jeremy L.: Sustainability: A History,Oxford university,Press,2014,P8

30- Atkinson,Giles & Ditez,Simon & Neumayer,Eric & et al : Habdbook Of Sustainable Development, Edward Elgar Publishing Limited the Lypiatts ,2014, P26

31- Brauch,Hans Gunter& Spring,Ursula Oswald & Grin,John & et al :Handbook on Sustainability Transition and Sustainable Peace , Springer International Publishing Switzerland, 2016,PP 10-19.

32- Bergandi, Donato & Galangau- Querat, Fabienne & Lelievre Herve: Coronavirus and the Hetero genesis of Ends:Un derpinning the Ecological and Health Catastrophe is a Political Crisis , Firenze University Press, Italy, 2020,P1:2

33- السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، مطبعة جامعة المنصورة، بدون سنة نشر، ص 108.

34- Atkinson,Giles, op.cit , 2014 , PP 31:32. 30-

35- Keeley,Melissa & Benton –Short, Lisa : Urban Sustainability in the US, Springer 2019,PP 61-62.

36- Pawloweski, Artur : HowM any Dimensions Does Sustainable Development Have? ,Wily,Vol.16, Issue2,2008, P 86.

37- Brauch,Hans Gunter : op.cit, P14.

38- https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050971 2020/3/5 تم الاطلاع يوم

39- Lubk,Claudia : op.cit ,PP32-33.

40- https://www.worldbank.org/webarchives/archive?url=httpzzxxweb.worldbank.org/archive /websit01020/WEB/0CRON-5.HTM تم الاطلاع يوم 2020/5/4

41- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/09/17/sp09172018-the-case-for-the-sustainable-development-goals2020\5\5 تم الإطلاع

42- Garnasjordet, Per Arild & Aslaksen, Iulie & Giampietro, Mario& et el: Sustainable Development Indicators: From Statistics to Policy, John Wiley & Sons Ltd,Vol.22, Issue 5, 2012, P 224.

43- Parris ,Thomas M. & Kates , Robert W. : Charcterizing And Measuring Sustainable Devlopment & Annual Review of Environment and Resources, Vol. 28, November 2003 ,P564.

44- Rennings, Klaus & Wiggering, Hubert : Steps Towards Indicators Of Sustainable Development: Linking Economic And Ecological Concepts, Ecological Economics ,Vol. 20, Issue 1, January 1997, P 26.

45- قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال بيانات تعدادات السكان والمساكن والسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،أكتوبر 2020، ص9-14.

46- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal no-poverty.html 2020/5/20 تم الاطلاع يوم

47- الفقر والرخاء المشترك : البنك الدولي، واشنطن، 2018، ص7.

48- https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it 5/13 تم الإطلاع يوم 2020/

49- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة : المجلس الاقتصادي والإجتماعي بالأمم المتحدة، 2019، ص 8-9.

50- http://www.fao.org/neareast/news/view/ar/c/1193512/ تم الاطلاع يوم 2020/5/15

51- سورة الأنبياء، آية30.

52- أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآية الفرقان، الجزء الرابع عشر،ص 197- 198، مؤسسة الرسالة 2006.

53- Asadi, Somayeh& Mohammadi-Ivatloo, Behnam : Food-Energy-Water Nexus Resilience and Sustainable Development،Springer,Switzerland,2020 ,P293.

54- Damania, Richard The Economics of Water Scarcity andVariability, Oxford Review of Economic Policy,Vol. 36, Issue 1, 2020 ,P28.

55- Alharmoodi, Fatima & Gulseven,Osman : The Role of Water Resources in Achieving Sustainable Development Goals in Africa،Skyline University College, 2020,P2.

56- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-6-clean-water-and-sanitation.html الإطلاع يوم 2020/5/19

57- https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/drinking-water تم الاطلاع يوم 19 /2020/5 .1

58- رضا عبد السلام : الطاقة النووية وأهداف التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، بدون سنة نشر، ص16

59- Olawuyi, Damilola : Sustainable Development and The Water-Energy-Food Nexus: Legal Challenges and Emerging Solutions , Environmental Science and Policy Vol.103,2020،p1.

60- https://www.iea.org/articles/energy-efficiency-and-economic-stimulus

تم الاطلاع 2020/5/26

61- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development- goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html تم الاطلاع يوم 2020/5/26

62- Charles Rajesh, Kumar J. & Majid, M. A.: Renewable energy for sustainable development in India: current status, future prospects, challenges, employment, and investment opportunities , Energy, Sustainability and Society,Vol.10,Issue 2,2020, P3.

63- السيد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل إتفاق التربس، دار الجامعةالجديدة،2006، الإسكندرية، ص132.

64- Vinuesa, Ricardo &Azizpour, Hossein & Leite,Iolanda &et el : The Role of Artificial Intelligence In Achieving the Sustainable Development Goals , Nature Communications ,Vol.11,Issue1, 2020, P2.

65- Thiam,Thierno & Rochon,Gilbert : Sustainability, Emerging Technologies, and Pan-Africanism,Springer Switzerland , 2020 ,P135.

66- https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/02/lowinnovation-is-a-critical-barrier-to-developing-country-growth 2020/6/2 تم الإطلاع يوم

67- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-9-industry-innovation-and-infrastructure.html تم الإطلاع يوم 2020 /6/2

68- https://blogs.worldbank.org/ppps/public-private-partnerships-and-2030-agenda-sustainable-development2020\6\27 تم الاطلاع يوم

69- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-17-partnerships-for-the-goals.html تم الاطلاع 2020/6/10

70- https://www.worldbank.org/en/topic/health/overview تم الاطلاع يوم 2020\5\13

71- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health/ تم الاطلاع يوم 2020/5/14

72- https://www.who.int/ar/news-room/detail/20-09-1441-people-living-longer-and-healthier- lives-but-covid-19-threatens-to-throw-progress-off-track2020\5\14 تم الاطلاع يوم

73- https://ar.unesco.org/commemorations/educationday 14 تم الاطلاع يوم 2020 /5/

74- https://ar.unesco.org/commemorations/educationday 14 تم الاطلاع يوم 2020 /5/

75- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html تم الاطلاع 2020/5/15يوم

76- Ramutsindela, Maano & Mickler, David : Africa and the Sustainable Development Goals,Springer, Switzerland 2020 , P233.

77- Kaltenborn,Markus & Krajewski,Markus & Kuhn,Heike : Sustainable Development Goals and Human Rights , Springer, 2020،P75.

78- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality تم الاطلاع 2020/5/20يوم

79- Aleksynska, Mariya & Foden, David & Parent-Thirion, Agnes&et el : Working conditions in a global perspective ,Eurofound International Labour Organization ,Geneva, 2019 ,P3.

80- Grimshaw, Damian & Kuhn, Stefan : 3Sustainable Development Goal 8 Is the world moving towards more inclusive economic growth and decent work? World Employment and Social Outlook ,Vol.2019, Issue1, February 2019 , P58.

81- Franco, Isabel B & Chatterji,Tathagata & Derbyshire, Ellen & et el :Actioning the Global Goals for Local Impact Towards Sustainability Science, Policy, Education and Practice ,Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2020 , P119

82- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-8-decent-work-and-econmic-growth.ttml تم الاطلاع يوم 2020/5/31.

83- أحمد جامع & محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون سنة نشر، ص250.

84- Kaltenborn, Markus & Krajewski, Markus & Kuhn, Heike : Sustainable Development Goals and Human Rights ,springer,Switzerland ,2020,PP139-140.

85- Onyeiwu, Steve : Emerging Issues in Contemporary African Economies Structure, Policy, and Sustainability,Palgrave Macmillan , usa 2015,P65.

86- Abd- elLatif, Hany & El –Gamal, Mahmoud : Rising Inequality and De-Democratization.،Middle East Development Journal,Vol.12, Issue 1, 2020,P2

87- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development- goals/goal-10-reduced-inequalities.html تم الاطلاع يوم 2020/6/6

88- Kaltenborn Marku ,op.cit ,P156.

89- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html تم الإطلاع يوم 2020/6/25

90- Bibri,Simon Elias : Smart Sustainable Cities of the Future, Springer International Publishing ,Switzerland , 2018 , P13.

91- Jenks,Mike & Jones,Colin: Dimensions of the Sustainable City, Springer, 2010, P 6.

92- Balogun, Abdul- Lateef & Marks, Danny & Sharma, Richa &et el : Assessing the potentials of digitalization as a tool for climate change Adaptation and sustainable Development in Urban Centres, Elsevier, 2019.

93- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html تم الاطلاع يوم 7\6\2020

94- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainabledevelopment-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html تم الاطلاع يوم 7\6\2020

95- Amaral Junior ,Alberto do & De Almeida ,Lucila & Klein Vieira, Luciane : Sustainable Consumption: The Right to a Healthy Environment ,Springer,2020, P3.

96- السيد عطية عبد الواحد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، بدون سنة نشر، ص143-144.

97- da Silva ,Francisco Jose Gomes & Gouveia, Ronny Miguel : Cleaner Production: Toward a Better Future ,Springer Nature ,Switzerland ,2020,P15.

98- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-12-responsible-consumption-and-production.html تم الاطلاع 9\6\2020

99- OECD: Aligning Development Coloperation and Climate Action: The Only Way ForWard, OECD, 2019, P3.

100- Matondo, Jonathan I & Alemaw, Berhanu F: Climate Variability and Change in Africa,Springer Nature, Switzerland, 2020 ,P 4.

101- Roman –Palaciosb, Cristian & Wiens, John J.: Recent Responses To Climate Change Reveal the Drivers of Species Extinction and

Survival,Proceedings Of The National,Academy OF Sciences.Vol.117,Issue 8, 2020, P212.

102- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable development-goals/goal-13-climate-action.html2020/6/12 تم الاطلاع يوم

103- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-14-life-below-water.html تم الاطلاع يوم 2020/6/13

104- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-15-life-on-land.html 2020\6\13 تم الاطلاع يوم

105- Mikala uskiene, Asta & Atkociuniene, Zenoa Ona : Knowledge Management Impact on Sustainable Development،Montenegrin Journal of Economics ,Vol.15, Issue 4,2019, P 149.

106- Contini, Francesco : Artificial Intelligence and the Transformation of Humans , Law and Technology Interactions in Judicial Proceedings ، Law, Technology And Humans ,Vol. 2 ,Issue1, 2020, P 285.

107- Sheehan, Peter & Jones, Roger N. & Jolley, Ainsley &et el: Climate Change And The Global Knowledge Economy : An Immediate Challenge - Centre for Strategi Economic Studies Victoria University –Australia – Clmate Change, Working Paper, Vol.11, 2006, PP 2-3.

المراجع

المراجع العربية :

أولاً الكتب :

1- أحمد جامع & محمد حافظ عبده الرهوان : العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون سنة نشر.
2- السيد عطية عبد الواحد : العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، بدون سنة نشر.
3- ---------- دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق (التنمية الاقتصادية – التوزيع العادل للدخول – التنمية الاجتماعية) نماذج للقيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية، دار النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الثانية، بدون سنة نشر..
4- السيد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل إتفاق التربس، دار الجامعة الجديدة،2006، الإسكندرية.
5- ---------- الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، مطبعة جامعة المنصورة، بدون سنة نشر.
6- رضا عبد السلام : الطاقة النووية وأهداف التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، بدون سنة نشر.
7- عبد الله عبد العزيز الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، 1992.

ثانياً المقالات والأبحاث والدوريات والمؤتمرات :

1- أشرف عبد القادر، حسن عبدالقادر صالح، رانيا بلمدني، وآخرون : النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل : دراسات قُطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012.

2- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة : المجلس الاقتصادي والإجتماعي بالأمم المتحدة، 2019.

3- الفقر والرخاء المشترك : البنك الدولي، واشنطن، 2018.

4- عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في محددات الإدخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مجلد 31، عدد 1، 1989.

5- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73،2021.

6- قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خالل بيانات تعدادات السكان والمساكن والسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،أكتوبر 2020.

7- أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآية الفرقان، الجزء الرابع عشر، مؤسسة الرسالة2006.

المراجع الأجنبية :

أولاً الكتب :

1- Atkinson,Giles & Ditez,Simon & Neumayer,Eric & et al : Habdbook Of Sustainable Development, Edward Elgar Publishing Limited the Lypiatts ,2014.

2- Asadi, Somayeh& Mohammadi-Ivatloo, Behnam : Food-Energy-Water Nexus Resilience and Sustainable Development،Springer,Switzerland,2020.
3- Bibri,Simon Elias : Smart Sustainable Cities of the Future, Springer International Publishing ,Switzerland , 2018.
4- Brauch,Hans Gunter& Spring,Ursula Oswald & Grin,John & et al : Handbook on Sustainability Transition and Sustainable Peace , Springer International Publishing Switzerland, 2016.
5- da Silva ,Francisco Jose Gomes & Gouveia, Ronny Miguel : Cleaner Production: Toward a Better Future ,Springer Nature ,Switzerland ,2020.
6- Dang,Giang &Sui Pheng,Low: Infrastructure Investments in Developing Economies- The Case of Vietnam , Springer Science,Springer Singapore 2015.
7- Franco, Isabel B & Chatterji,Tathagata & Derbyshire, Ellen & et el : Actioning the Global Goals for Local Impact Towards Sustainability Science, Policy, Education and Practice ,Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2020.
8- Jenks,Mike & Jones,Colin : Dimensions of the Sustainable City, Springer, 2010.
9- Gardetti,Miguel Angel : Sustainability Is it Redefining The Nation Of Luxury? Springer,Singapora , 2020.
10- Gullen- Royo Monica : Sustainability and wellbing : Human- Scal Development In Practice , Routledge ,New york,2018.
11- Keeley,Melissa & Benton –Short, Lisa : Urban Sustainability in the US, Springer 2019.
12- Kaltenborn,Markus & Krajewski,Markus & Kuhn,Heike : Sustainable Development Goals and Human Rights , Springer, 2020.
13- Ramutsindela, Maano & Mickler, David : Africa and the Sustainable Development Goals,Springer, Switzerland 2020.
14- Thiam,Thierno & Rochon,Gilbert : Sustainability, Emerging Technologies, and Pan-Africanism,Springer Switzerland , 2020.

15- Rostow,W.W:The Stages Of Economic Growth ,The Economic History Review , New Series , Vol.12. ،No. I , Wiley& Blackwell, 1959.
16- Rostow,W.W :Theorists of Economic Growth from David Hume to the Present: With a Perspective on the Next Century, Oxford University Press,1992.

ثانيا المقالات والأبحاث والدوريات :

17- Addis Ababa Action Agenda : Of The Third International Conference On Financing For Development ,United Nations 2015.
18- Asselt Harro,van & Green,Fergus : COP26 and the dynamics of anti-fossil fuel norms , Wiley Interdisciplinary Reviews , Vol.14, Issue 3,2022.
19- Alharmoodi, Fatima & Gulseven,Osman : The Role of Water Resources in Achieving Sustainable Development Goals in Africa،Skyline University College, 2020.
20- Aleksynska, Mariya & Foden, David & Parent-Thirion, Agnes&et el : Working conditions in a global perspective ,Eurofound International Labour Organization ,Geneva, 2019.
21- Abd- elLatif, Hany & El –Gamal, Mahmoud : Rising Inequality and De-Democratization.،Middle East Development Journal,Vol.12, Issue 1, 2020.
22- Amaral Junior ,Alberto do & De Almeida ,Lucila & Klein Vieira, Luciane :SustainableConsumption: The Right to a Healthy Environment ,Springer,2020.
23- Balogun, Abdul- Lateef & Marks, Danny & Sharma, Richa &et el : Assessing the potentials of digitalization as a tool for climate change Adaptation and sustainable Development in Urban Centres, Elsevier, 2019.
24- Bergandi, Donato & Galangau- Querat, Fabienne & Lelievre Herve: Coronavirus and the Hetero genesis of Ends:Un derpinning the

Ecological and Health Catastrophe is a Political Crisis , Firenze University Press, Italy, 2020.

25- Caradonna, Jeremy L.: Sustainability: A History,Oxford university,Press,2014.

26- Charles Rajesh, Kumar J. & Majid, M. A.: Renewable energy for sustainable development in India: current status, future prospects, challenges, employment, and investment opportunities , Energy, Sustainability and Society,Vol.10,Issue 2,2020.

27- Damania, Richard The Economics of Water Scarcity andVariability, Oxford Review of Economic Policy,Vol. 36, Issue 1, 2020.

28- Falkner, Robert : The Paris Agreement and the New Logic of International Climate Politics, International Affairs,Vol.92,Issue 5, Oxford , 2016.

29- Gomes.L:Neoclassical International Economics : An Historical Survey, Springer ,1990.

30- Grimshaw, Damian & Kuhn, Stefan : 3Sustainable Development Goal 8 Is the world moving towards more inclusive economic growth and decent work? World Employment and Social Outlook ,Vol.2019, Issue1, February 2019.

31- Garnasjordet, Per Arild & Aslaksen, Iulie & Giampietro, Mario& et el: Sustainable Development Indicators: From Statistics to Policy, John Wiley & Sons Ltd,Vol.22, Issue 5, 2012

32- harding, R. : Ecologically Sustainable Development Origins,Implementation And Challenges, Desalination , Elsevir,Vol.187, 2006.

33- Michaelis,Andreas:Was Walt Rostows book "The Stages of Economic Growth" a product of its time? Grin Verlag,2019.

34- Mwann, Martin & Jones, Peter :The Sustainable Development Goals Industry Sector Approaches, Routledge, New York 2020.

35- Matondo, Jonathan I & Alemaw, Berhanu F: Climate Variability and Change in Africa,Springer Nature, Switzerland, 2020.

36- Olawuyi, Damilola : Sustainable Development and The Water-Energy-Food Nexus: Legal Challenges and Emerging Solutions , Environmental Science and Policy Vol.103,2020.
37- Onyeiwu, Steve : Emerging Issues in Contemporary African Economies Structure, Policy, and Sustainability,Palgrave Macmillan , usa 2015.
38- OECD: Aligning Development Coloperation and Climate Action: The Only Way ForWard, OECD, 2019.
39- Olawuyi, Damilola : Sustainable Development and The Water-Energy-Food Nexus: Legal Challenges and Emerging Solutions , Environmental Science and Policy Vol.103,2020.
40- Parris ,Thomas M. & Kates , Robert W. : Charcterizing And Measuring Sustainable Devlopment & Annual Review of Environment and Resources, Vol. 28, November 2003.
41- Pawloweski, Artur : HowM any Dimensions Does Sustainable Development Have? ,Wily,Vol.16, Issue2,2008.
42- Rogers, Peter P& Jlal,Kazi F& Bayd,John A : An introduction To Sustainable Development , Earth Scan, Usa, 2008.
43- Rennings, Klaus & Wiggering, Hubert : Steps Towards Indicators Of Sustainable Development: Linking Economic And Ecological Concepts, Ecological Economics ,Vol. 20, Issue 1, January 1997.
44- Roman –Palaciosb, Cristian & Wiens, John J.: Recent Responses To Climate Change Reveal the Drivers of Species Extinction and Survival,Proceedings Of The National,Academy OF Sciences.Vol.117,Issue 8, 2020.
45- Vinuesa, Ricardo &Azizpour, Hossein & Leite,Iolanda &et el : The Role of Artificial Intelligence In Achieving the Sustainable Development Goals , Nature Communications ,Vol.11,Issue1, 2020.

ثالثاً مواقع على الإنترنت باللغة الإنجليزية :

46- https://www.un.org/en/
47- United Nations.
48- https://www.worldbank.org/en/home

49- World Bank.
50- https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm International Labour Organization (ILO).
51- https://www.fao.org/home/en
52- Food and Agriculture Organization (FAO).
53- https://www.imf.org/en/Home
54- International Monetary Fund (IMF).
55- https://www.iea.org/
56- International Energy Agency.
57- https://www.who.int/
58- World Health Organization.
59- https://www.unesco.org/en United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
60- https://www.oecd.org/
61- OECD.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 121
December 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233